ما الدولة ؟

ما الدولة؟

باسل ف . صالح

بيت الفلسفة
Philosophy house

ما الدولة؟

تأليف: باسل ف . صالح
مراجعة: باسل الزين
تصميم الغلاف: ريم المزروعي
الإخراج الداخلي: موزه المزروعي

نشر في الفجيرة – الإمارات العربية المتحدة
الطبعة الأولى 2023

تـم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن وزارة الثقافة والشباب.

يمنع استخدام أي من المواد التي يتضمنها الكتاب أو استنساخها أو نقلها، كلّيّاً أو جزئيّاً، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، إلّا بإذن خطّي من بيت الفلسفة.

الأفكار والآراء المنشورة في هذا الكتاب تعبر عن آراء الكاتب ولا تعبر عن رأي بيت الفلسفة بالضرورة.

بيت الفلسفة
Philosophy house

©بيت الفلسفة ذ.م.م.
جميع الحقوق محفوظة

Philosophyhouse.ae
Philosophyhouse.ae
Info@philosophyhouse.ae

رقم إذن الطباعة
MC-02- 01- 6104571

الترقيم الدولي ISBN
9789948782452
التصنيف الموضوعي
– الفلسفة وعلم النفس
– الفئة العمرية: E

بيت الفلسفة
Philosophy house

الفلسفة بنت التّساؤل العقليّ عن الماوراء، والماوراء كامن في الوقائع نفسها. إنّه الماهيّة التي لا تُدركها الحواسّ.
ولهذا جاء السّؤال الفلسفيّ مُبتَدِئًا بِـ «ما» الدّالّة على الماهيّة.
ولأنّ الفلسفة تساؤل العقل الحرّ، والطّليق، فإنّ بيت الفلسفة آثر أن يُعيد للفلسفة أسئلتها المرتبطة بالوجود، والمعرفة، والحقّ، والجمال، والإنسان في كلّ تعيّناته الحضاريّة الكلّيّة.
أسئلة الفلسفة سلسلةٌ لجميع التّائقين إلى المعرفة، وأحبّائها.

الفهرس

مقدمة 9

الدولة لغة 14

الدولة اصطلاحًا وتعريفًا 17

مداميك الدولة 21

أ - الشعب 22

ب - الإقليم الجغرافيّ 24

ج - السلطة السياسيّة 26

أبرز نظريات الدولة في أهمّ منعطفاتها 27

أ - الدولة المدينة والنظرية الماهويّة 27

1- أفلاطون والنظريّة العضويّة 29

2- أرسطو والنظريّة الأسريّة التطوريّة 33

ب - الدولة الوسيطيّة والنظريّة الثيوقراطيّة 35

1 - توما الأكويني والنظريّة الثيوقراطيّة الملطّفة 37

2 - ابن خلدون والتطورية التاريخية 40

ج - الدولة الحديثة (المدنيّة) 42
1 – مكيافيللي ونظريّة القوّة 50
2 – الإصلاح الدينيّ وثنائيّة الدولة والكنيسة 53
3 – بودان ونظرية السيادة 55
4 - عصر التنوير والنظريّة التعاقديّة 56
4.1 توماس هوبز 58
4.2 جون لوك 60
4.3 جان جاك روسو..... 62
5 - هيغل والنظريّة الكليّة المثاليّة..... 64
6 - ماركس والنظرية الطبقيّة 68
7 - ماكس فيبر والبيروقراطية 71
د – العولمة ومسار الدولة الأمة 75
1 – تحوّل الدولة 80
2 - الطروحات «مابعد البنيوية» 85
الخاتمة 89

مقدمة

تتربع الدولة على رأس المفاهيم والمؤسسات الاجتماعية والسياسية، فتكون بسبب تطويراتها وتعديلاتها المستمرة أكثرها تعقيدًا وعصيانًا على التحديد. وهي تعود إلى أصول وحقبات تاريخية مختلفة، على مستوى الفكرة والمؤسسة، وتتبلور في أيديولوجيات ونظريات متعددة، ما يجعل إمكانية تلقّف سياقاتها، وأشكالها، صعبة أمام محاولة فرض نمط يسير البحث وفقه، أو اعتماد علم واحد يكون جامعًا ناجزًا، أو صيغة توافقية شبه نهائية.

ولأنها كذلك، هناك استحالة لمحاولة البحث في أصول الدولة من دون توسيع السياق إلى مداه الأقصى، فتُعرَّف الدولة تبعًا للحقول المعرفية المختلفة: من الجغرافيا وانطباق تعريف الدولة على «التراب الوطنيّ». إلى التاريخ وتعريفها وفق زمانية التشكّل، فيصبح إطارًا نظريًا للمجتمع ولتلقّف «نمط وجود الأمة». إلى الاقتصاد وتعريفها كشبكة من علاقات الإنتاج والتصريف بوصفها «السلطة التخطيطية العليا». إلى الاجتماع وانطباق الدولة على متّحد بشري يتخطى العائلة والقبيلة... إلخ، يحكمه «نظام من السلطة ومن العلاقات التي تربط بين الحاكمين والمحكومين».

إلى الأدب وانطباق الدولة مع الشاعر هولدرلين على «الجدار الذي يحيط بالحديقة حيث تينع أزهار وثمار البشرية»[1].

هذا من دون نسيان تعريفات أكثر تعقيدًا، كانطباق مفهوم الدولة قانونًا على «كونها نسقًا من الضوابط»، وانطباقه سياسيًّا على كونها «الجسم.. الذي ينظّم حياة مجموعة من الأفراد يؤلفون أمّة»، قبل أن نميّز بين الدولة، والأمّة، والدولة الأمّة التي تتأسس على أنّ الدولة «الأمّة المنظَّمة» بينما «الأمّة جماعة من الناس تجمعهم صفات واحدة ومصالح وآمال وأهداف مشتركة»[2].

تشي كلّ هذه المحاولات بضرورة تأصيل البحث فلسفيًا، إذا ما أراد الباحث الغوص في نظريّة الدولة، كأن يفسّرها في ذاتها فيكون هدفها وغايتها داخلها، كما هي غاية كل علم. هنا يطرح الفيلسوف الإنكليزي برتراند راسل، في كلامه عن الألماني فريدريك هيغل أحد أبرز فلاسفة الدولة، وخلال الاستطراد بالمقارنة بين هيغل والمدرسة الليبرالية، سؤالًا شديد الدقة لأنه يلخّص أبرز مقاربتين بشأن تأصيل الدولة: «السؤال الحقيقي الذي

---

1) - **الدولة**، إعداد وترجمة محمد الهلالي وعزيز لزرق، دار توبقال، دفاتر فلسفية نصوص مختارة، ط1، 2011، الدار البيضاء، ص 9.

2) - جميل صليبا، **الدولة، المعجم الفلسفي**، ج.1، الشركة العالمية للكتاب، ص 568

يتوجّب أن نطرحه مع هيغل... حول ما إذا كانت الدولة خيّرة في ذاتها، أي بوصفها غاية: هل يوجد المواطنون من أجل الدولة، أم أنّ الدولة وجدت من أجل المواطنين؟». إن التوجه الأول، الهيغلي، يتحدّر من البحث في ماهية الدولة، أما الثاني الليبرالي فينظر إلى الدولة بوصفها وسيلة لغايات أخرى، وهنا الإنسان، كما في العقد الاجتماعي. لذلك، يستكمل راسل كلامه قائلًا: «من الواضح أننا لن نعزو قيمة جوهرية للدولة إلا إذا فكرنا في أن لها حياةً خاصة، كأن تكون شخصًا ما... عند هذه النقطة تصبح ميتافيزيقا هيغل ذات صلة بمسألة القيمة»[3].

والقيمة هي الدولة بماهيتها، بمجرّد كونها، وليس من خارجها بما ليس فيها، أو بما يُسقط عليها. فأن نعدّ غاية الدولة خارجها، يعني أننا انزلقنا باتجاه يخالف مشروع الأفهمة، ونكون قد وقعنا في خطيئة تفسير الدولة بما ستصبح أسيرة له، مرهونة به.

أما كارل بوبر فيعتقد أن السؤال المحوري الذي يطرحه أفلاطون وأرسطو وهيغل وماركس... حول الدولة، يستدرج العديد من التساؤلات، فيقول «ليس علينا

3)- Russell. Bertrand, **History of Western Philosophy,** Routledge and Kegan Paul, London and New York, 2007, p 672

الإجابة عن أسئلة ماهوية من مثل: ما هي الدولة؟ ما هي طبيعتها ومعناها الحقيقي؟»، كما أنه يلفت إلى ضرورة التخلي عن السؤال حول مصدر الدولة والسّلطة، إفساحًا في المجال أمام أسئلة أكثر وظائفيّة يأخذ التقنيّ على عاتقه الإجابة عنها، على سبيل المثال: «ماذا نريد من الدولة؟ وما الذي نفترضه الهدف الأسمى للدولة؟ وفي سبيل اكتشاف المطالب السياسية الأبرز نسأل: لماذا نفضّل العيش في دولة منظّمة بدلًا من العيش في لا دولة أو فوضى؟». بالنسبة إلى بوبر، والليبراليين عمومًا، تظهر الصيغة العقلانية في هذا النوع من التساؤلات الذي يفترض إجابة التقني عنها قبل شروعه في بناء أي مؤسسة سياسيّة. فعندما نعرف ماذا نريد، يمكننا تقرير ما إذا كانت مؤسسة معيّنة قادرة على تأدية هذا الهدف وظيفيًا[4].

ولأن السّياق الأشمل يحتاج إلى ترتيبات منهجيّة دقيقة، يستطرد عبدالله العروي معتبرًا أن محاولات تفسير الدولة تعمل وفق أربع منهجيات: المنهجيّة التي تبحث في الهدف والغاية، والمنهجيّة التي تبحث في الوظيفة، والمنهجيّة التي تبحث في التطوّر، والمنهجيّة التي تبحث في القانون. تتفرّع

4) - Popper, Karl, **The Open Society and Its Enemies**, one volume edition, Routledge and Kegan Paul, Great Britain, 2002, p 119 - 120

كل واحدة من هذه إلى عدّة مباحث. فيكون البحث في **الهدف والغاية**، بالمطلق، بحثًا فلسفيًّا يتجرّد من أطوار الدولة وأحداثها ليصل إلى ماهيّتها. أمّا الذي يكتفي بـ**أطوار الدولة**، فينتمي إلى علم التاريخ، ويقوم على تسجيل ما أثبتت الوثائق وجوده بالفعل. وأخيرًا، يأتي المبحث الذي ينطلق من المجتمع، فينظر إلى الدولة بشكل **وظائفي**، محلّلًا آلياتها ومكتفيًا بواقعها في محيطها الاجتماعيّ. وفي النهاية، يضيف العروي المبحث القانوني الذي ينتمي إلى ميدان دراسة التجربة **الفرديّة الأوليّة**[5].

وفقًا للمنهجيّة الماهويّة للدولة، يمتاز البحث الفلسفي عمّا عداه عندما يكون أكثر اتساقًا وتماسكًا وشمولًا، فيفسّرها بما فيها، بالقوة والكمون وبالإمكانيات قبل أن تتبدّى بحالات تصيرها باستمرار. هنا يتم النظر في الدولة «كجوهر أخلاقي»، كأصل وليس كنتيجة، كما حاولت الهيغلية خصوصًا.

أمّا القراءة التاريخية، فيمكن الكلام فيها على الدولة كخلاصة العمران البشري، كما هي الحال عند ابن خلدون. من دون نسيان أنها محكومة بنزوعٍ تطوري يفرض

5) - عبدالله العروي، **مفهوم الدولة**، ط 9، المركز الثقافيّ العربيّ، الدار البيضاء - بيروت، 2011، ص 9 - 10

أن تنطلق من الواقع، وأن ترتبط بقيوده المكانية والزمانية.

ولاحقًا تأتي النظريات العائلية، والتطورية، والثيوقراطية، والعقدية... لتنظر في أصل الدولة، فإمّا أن تتحدّر من العائلة، أو من سياقات الانتظام في المجتمع السياسيّ، أو من إرادة تبدأ في غايات الله، أو من عقد اجتماعيّ وصل الناس إليه من جرّاء الخبرة الاجتماعية والتاريخية في الصراعات والعداوات، فتكون الدولة خطوة ضروريّة لتلافي كلّ إمكانيات الشقاء.

الدولة لغة الدولة اصطلاحًا وتعريفًا

الدولة لغةً

جاء في لسان العرب أن الدولة «الْعُقْبَةُ فِي الْمَالِ وَالْحَرْبِ سَوَاءٌ»، و«الدُّولَةُ، بِالضَّمِّ، فِي الْمَالِ، وَالدَّوْلَةُ، بِالْفَتْحِ، فِي الْحَرْبِ.. أَنْ تُدَالَ إِحْدَى الْفِئَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى، يُقَالُ: كَانَتْ لَنَا عَلَيْهِمُ الدَّوْلَةُ، وَالْجَمْعُ الدُّوَلُ... إِنَّمَا الدَّوْلَةُ لِلْجَيْشَيْنِ يَهْزِمُ هَذَا هَذَا ثُمَّ يُهْزَمُ الْهَازِمُ... وَقَالَ الزَّجَّاجُ: الدُّولَةُ اسْمُ الشَّيْءِ الَّذِي يُتَدَاوَلُ، وَالدَّوْلَةُ الْفِعْلُ وَالِانْتِقَالُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ... فِي حَدِيثِ وَفْدِ ثَقِيفٍ: نُدَالُ عَلَيْهِمْ وَيُدَالُونَ عَلَيْنَا; الْإِدَالَةُ: الْغَلَبَةُ، يُقَالُ: أُدِيلَ لَنَا عَلَى أَعْدَائِنَا أَيْ نُصِرْنَا عَلَيْهِمْ، وَكَانَتِ الدَّوْلَةُ لَنَا، وَالدَّوْلَةُ: الِانْتِقَالُ مِنْ

حَـالِ الشِّـدَّةِ إِلَى الرَّخَـاء»[6].

نحـاول مـن خـلال الاسـتفاضة في الاقتبـاس أعـلاه، إظهـار معـاني الدولـة عنـد العـرب كمفهـوم ديناميّ يحمـل دلالات التـداول والمداولـة. فالدولـة عنـد العـرب لا تبقـى عـلى حـال، كـما في اللاتينيـة، بـل هـي انتقـال دائـم تشـكّل حـالُ الثبـات فيه لحظـة اسـتثناء في الامتـداد اللامتناهـي داخـل منطق الـصراع. إن الانتقـال هـو أصـل، أمّـا الحال\الحلـول فهـو طـارئ، لدرجـة نسـتطيع معهـا القـول إنّ لحظـة ثبـات الدولـة تعنـي إيذانًـا ببدايـة التحـوّل وفقًـا للنظريتـين الخلدونيـة والهيغليّـة.

يختلـف معنـى الدولـة باختـلاف اللغـات والثقافـات. فيصـف مصطلـح المدينـة Polis اليونانيـة، وبالمـؤدى ذاتـه Civitas في الرومانيّـة، الوحـدة السياسـيّة التـي تضـم أحـرارًا يديـرون الجمهوريّـة المدينيّـة Res-publica[7]. ومـع مـرور الزمـن ظهـرت State, état Stato, المشـتقة مـن الأصـل اللاتينـي Status وتعنـي الحـال والـشرط، فيتأكـد سـياق تنقّـل الدولـة وتحوّلهـا قبـل أن تصـل إلى المعـاني الحديثـة، منهـا التشـابه مـع: شرط الكينونـة وحالهـا، وحـال مـن الوجـود المـاديّ (سـائل أو غـاز...)

6) - ابن منظور، **لسان العرب**، باب الدال، معنى كلمة دول.

7) - عبـد الغنـي غنـوم، **الدولـة، الموسـوعة الفلسـفية العربيـة**، ع. 1، ط 1، معهـد الانمـاء العـربي، 1986، ص 425 – 426

فيزيائيًا. كما إنها وضعية اجتماعية، خصوصًا عند الطبقات العليا، أي مجموعة أشخاص يشكّلون طبقة أو شريحة في المجتمع، فالدولةُ تعبيرٌ عن سيادتهم.

وإذا أنعمنا النظر، نرى أن الدولة، والمداولة، عند العرب، كانت تحمل من الديناميّة ما ينعكس في منهج سجاليّ ديالكتيكيّ. والسّجال صراع في لغة هيراقليطس قبل أن يذهب هيغل إليه. أما في اللاتينية ومشتقاتها، فتعكس الدولة، كحال، موقفًا أقرب إلى الاستاتيكيّة والتأثر بمنطق الثبات عند بارمنيدس.

إن المفارقة الأكبر هي أنّ الحداثة الأوروبية، التي تُعَدّ الدولة أعلى مراحل التنظيم الاجتماعي التي تهيمن على التجمعات الأخرى فيها، شهدت الدولة فيها خروجًا من المجال الميتافيزيقيّ الماهويّ نحو القراءات السياقية، بمعنى أنها أصبحت نتيجة لقراءة التبدّل في أحوال متبدّلة، بالتزامن مع بداية انقلاب الحال في الثقافة العربية حيث أصبحت الدولة أكثر استاتيكيّة.

والدولة، كما سنشاهد، معقّدة سلفًا وليست بحاجة إلى أي تعقيد إضافيّ، لسببين:

أولًا: لأنها ليست أمرًا ناجزًا بسبب تحديات كثيرة

تواجهها، أهمّها صعوبة السيطرة على المجتمعات المحليّة والمدنيّة، خصوصًا لناحية احتكار العنف ووسائله.

ثانيًا: لأنّ كلَّ محاولات الدولة تحقيقُ الأمن تظلّ ناقصة، بسبب وجود كيانات يستحيل السيطرة عليها[8].

الدولة اصطلاحًا وتعريفًا

يمكن الحسم بأن الاصطلاحات التي تنال رضى أغلبية الباحثين، وتصلح أساسًا لكافة الإضافات، هي أن الدولة «جمع من الناس مستقرون في أرض معيّنة، مستقلون وفق نظام خاص»، وهي «مجتمع منظّم له حكومة مستقلة وشخصية معنويّة تميّزه من غيره من المجتمعات المماثلة». كما إنها مجموع المصالح والإدارات العامة التي لها «أملاك عامة وخاصة، بخلاف أملاك الأفراد (الخاصة)»، وتكون سيطرتها بمثابة «نظام سياسي يجعل جميع الوظائف الاجتماعية من انتاج وخدمات عامة في يدها»[9].

على المقلب الآخر، هناك باحثون يرون أنّ الدولة «تنظيم سياسي يكفل حماية القانون وتأمين النظام لجماعة

8) - **دولة**، تحرير وليم آوثوايت، **قاموس بلاكويل للفكر الاجتماعي الحديث**، ط1، ترجمة معهد دراسات عراقية بإشراف فالح عبد الجبار، هيئة البحرين للثقافة والآثار، المنامة، 2022، ص 432

9) - جميل صليبا، **الدولة**، **المعجم الفلسفي**، ص 568

مـن النـاس تعيـش عـلى أرض معيّنـة بصفـة دائمـة»[10]. قبـل أن نـردف اصطلاحًـا جديـدًا يـرى الدولـة «مجموعـة القضايـا التـي تثـير اهتمامًـا عامًّـا. والديموقراطيّـة تنظّـم وترعـى النقـاط الرئيسـة لهـذا الاهتـمام وتتّخـذه مبـدأ لهـا»[11].

لا يمكـن إغفـال أنّ بعـض الباحثـين يركّـزون عـلى شـخصية الدولـة، فيقولـون «الأمـة أو الجماعـة المتمثلـة بوصفهـا شـخصًا معنويًّـا». وهـو تعريـف يؤكّـد وحدتهـا ووحـدة نشـاط أجهزتهـا في رحلـة السـيادة، كـما يـؤدي إلى نيلهـا الاعـتراف مـن خـلال إخضاعهـا الأفـراد والجماعـات لحقـوق ثابتـة تنظّـم علاقتهـم بهـا. إن الشـخصية المعنويـة للدولـة رمـزٌ للجهـد المنظِّـم لعلاقـات تضبـط وتؤلّـف مجتمعًـا سياسـيًّا يهـدف إلى الحفـاظ عـلى «القيمـة الإنسـانيّة للعلاقـات التـي تـزداد تعقيـدًا وتسلسـلاً ومركزيـة. إنهـا تـدلّ عـلى الرغبـة في جعـل هـذه المنظمـة البيروقراطيّـة، بحكـم الـضرورة، شـيئًا آخـر يختلـف عـن عمـلاق متعسّـف لا وجـه لـه»[12].

لكـن كلـما تشـعّبت تعريفـات الدولـة، اسـتدعى البحـث

---

10) - عبـد المنعـم الحفنـي، **المعجـم الشـامل لمصطلحـات الفلسـفة**، ط2، مكتبـة مدبـولي، القاهـرة، 1995، ص 352

11) - جـاك دونديـو دوفابـر، **الدولـة**، ترجمـة سـموحي فـوق العـادة، ط 2، منشـورات عويـدات، سلسـلة زدني علـماً، بـيروت، 1982، ص 5.

12) - م. ن.، ص 10 - 11.

تمييـزات إضافيـة وإلا وقعنـا في الحَـرَج. كالتفريـق بـين «السياسـة» و«السـلطة» و«السـيادة» و«المجتمـع» و«النظـام»... فـ«السياسـة» بحسـب ماكـس فيـبر «إدارة التجمّـع السـياسيّ الـذي نسـمّيه اليـوم بـ «الدولـة»، أو التأثـير المـمارس في هـذه الإدارة»[13]، أي إنهـا الذهنيـة التـي يـدار المجتمـع السـياسي بهـا، والتأثـير في هـذا المجتمـع سـواء بالعمـل الحـزبي، أو بالانتخابات التـي تقـوّي طرفًـا عـلى آخـر وتعـزز رؤيتـه.. الـخ.

يُسـتتبَع هـذا بتمييـز آخـر بـين «السياسـة» التـي تهتم بدراسـة سـلوك الأفـراد والجماعـات حيـال قضايـا تتعلـق بالحكـم، و«نظـام الحكـم» الـذي يعتنـي بدراسـة الإطـار المؤسّسـاتيّ والشرعـي للحكـم، والـذي يحـوي السـلطتين التشريعيـة والتنفيذيـة والجسـم الإداري. كـما أن الفـارق بـين «الدولـة» و«الحكومـة» يكمـن في أنّ الأولى تسـتحوذ عـلى «السـيادة»، أمـا الحكومـة فهـي جهـاز تُمـارَس السّـلطة عـبره[14].

هنـا ينفتـح البـاب أمـام التمييـز بـين علـم السياسـة الـذي يهتـمّ بـكلّ مـا يخـصّ شـؤون الدولـة، بينـما يهتـم علـم الاجتـماع

13) - **الدولة**، إعداد وترجمة محمد الهلالي وعزيز لزرق، ص 25

14) - Sabine, George S. Thorson, Thomas L., **A History of Political Theory**, 4th edition, Dryden Press, U. S. A, 1973, p 378

بالنشاطات والعلاقات غير السياسية بين الأفراد[15]، لا سيما بعد أن فرضت العلاقة بين الدولة والمجتمع نفسها على الفكر السياسي في القرن الثامن عشر بأشكال أكثر حدّة وأنتجت «علم الاجتماع السياسي»، حين أصبحت كيفيّات المجتمع التاريخية، والاقتصادية، والمعنوية، والثقافية، مواد أساسية في المبحث السياسي وفي الدولة[16].

إذًا، «السياسة» دراسة كل ما يتعلق بالمدينة (الدولة في اليونان)[17]، وهي مجال اهتمام كلّ من يتمتّع بحسّ المسؤولية، لأنّ دراستها تتطرّق إلى القواعد والقوانين التي يعيش الناس وفقها، ودراسة عدلها ونقاء نظامها القانوني، ودراسة الإدارة الجيّدة للمال العام وكيفيّة جبايته وصرفه فيها، ودراسة نزاهة المسؤولين... إلخ، فوفقًا للاتجاه الديمقراطي التقليدي «ما يهم الجميع يجب أن يوافق عليه الجميع[18]». لذلك، تصبح السياسة «دراسة الدول، وأهدافها ومؤسساتها، وعلاقتها بالأفراد وبالدول

15) - Raphael, D, D, **Problems of Political Philosophy,** 2nd Edition, Macmillan Press LTD, London, 1993, p 30

16) – **تاريخ الأفكار السياسية**، ترجمة خليل أحمد خليل، ط1، معهد الإنماء العربي (**كتاب الفكر العربي 8**) ، بيروت، 1984، ص 89

17) - Soltau, Roger, H. An **Introduction to Politics**, Longmans Green and CO. London, 1963, p 1

18) - ibid, p 2 - 3

الأخـرى[19]».

أمّـا «السـيادة» فتعنـي أنّ الدولـة «أصـل وسـيد وموحِّـد للوجـود الاجتماعـي»[20]، ولهـا السـلطة الشرعيـة، والقانونيـة، واليـد الطـولى في المجتمـع، ولهـا قوانـين تسـمو عـلى قانـون أي مؤسّسـة أخـرى توجـد عـلى أراضيهـا، كالمصانـع والاتحـادات التجاريـة، والجامعـات، والأحـزاب... إلـخ. كلهـا تخضـع لسـلطة الدولـة، عـلى الرغـم مـن أنّ لهـا الحـقّ في وضـع قوانـين خاصّـة في المجـالات التـي ليـس للدولـة قوانـين فيهـا. ناهيـك بـانّ أيّ صراع داخـليّ أو خارجـيّ في أيّ مؤسّسـة، يخضـع لمحاكـم الدولـة، مـا يعنـي أنّ الدولـة السـيِّدة لا سـلطة أعـلى مـن سـلطتها عـلى أراضيهـا، وذلـك بخـلاف العصور الوسـطى حـين كانـت سـلطة الملـك تخضـع لسـلطة الكنيسـة[21].

مداميك الدولة:

انطلاقًا مما سبق ذكره، يمكن التوافق على أنّ الدولة:

-جمـع مـن مؤسّسـات مأهولـة بموظفـي الدولـة، يكوّنـون جهازهـا البيروقراطـي، وأهـم وظائفهـا أنهـا الحامـل الوحيـد لوسـائل العنـف والإكـراه.

19) - ibid, p 4

20) – **تاريخ الأفكار السياسية**، ص 88

21) - Raphael, D, D, **Problems of Political Philosophy**, p 52 - 53

-تقع هذه المؤسسات في إقليم جغرافي محدّد. تتوجه الدولة إلى داخل مجتمعها القومي، وإلى المجتمعات الأخرى لتشقّ طريقها وسطها. علمًا أنّ سلوك الدولة في مجتمعها، لا يُفسَّر، في الغالب، إلا بنشاطاتها حيال المجتمعات الأخرى.

-تحتكر الدولة تشريع القواعد والقوانين داخل إقليمها، فتحاول خلق ثقافة سياسيّة مشتركة تجمع كل المواطنين[22].

وبقليل من التوسّع يمكن ملاحظة أنّ الدولة تقوم على ثلاثة مداميك[23]، هي:

أ - الشعب: هو شرط الدولة، ويتكوّن من مجموعة أفراد يتعايشون في مجتمع نشأ من جرّاء حاجة الإنسان، يضعون قوانينَ له وينظّمون أمورهم فيه. ومن بعد الحاجة تأتي معايير التشابه، والتجاور، والتوافق على الثقافة والعادات والتقاليد واللغة والدين، لِتُكَوِّن صلات أشد عمقًا بينهم. هكذا تبدأ أيديولوجيّة الدولة بالتبلور، خصوصًا عند تعيين حاكم تكون مهمته السّهر على تطبيق القوانين.

---

22) - **دولة**، تحرير وليم آوثوايت، **قاموس بلاكويل للفكر الاجتماعي الحديث**، ص 432.

23) - مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا، 2007، ص 114 - 120.

إلا أنّ الأسباب أعلاه لا تتوافر دائمًا، إذ يمكن أن تقوم للدولة قائمة من دون أيّ توافق على عادات وتقاليد، أو على اعتقاد ديني... إلخ. فهذه ليست شروطًا إلزاميّة ولا لاغية، لا سيما عند إدراكنا أنّه ليست كلّ دولة أمّة، والعكس صحيح. من هنا وجب التمييز بين الأمّة والشّعب، فلا تنطبق المعايير والتعريفات ذاتها عليهما. يتكوّن الشعّب من مجموعة أفراد ينتمون إلى دولة تنظّم علاقاتهم بعضهم ببعض وفق قوانين يترتّب عليها حقوق وواجبات. ومع توسّع الدول، والهجرات المستمرة بسبب تعقّد شروط العيش والعمل، أصبح مصطلح سكّان أكثر استخدامًا، لأنه يتضمّن كل من يعيش في دولة وتنطبق عليه قوانينها، وإن كان لا يحمل جنسيّتها.

علاوة على أنّ تسمية المواطن تختلف عن تسمية شعب وسكّان، خصوصًا على المستوى السياسيّ، لأنّ المواطنة تحمل بُعدًا هويّاتيًا يعكس انتماءً ماديًا ومعنويًا تجاه دولة، وتنشأ عنه مفاهيم الوطن والوطنيّة التي تؤدي دورها على مستوى وجدان الناس، فتحرّك شعورهم بإمكانية التضحية بكلّ شيء للدفاع عن الوطن.

لقد قطعت الدولة الحديثة مع شرط وجود عدد معيّن

مـن السـكّان، كـما كانـت تقـرّ المدينـة اليونانيـة التـي رأى منظّروهـا في ازديـاد عـدد السـكان سـببًا لمشـاكل تطيـح بهـا، في حـين أنّ الدولـة الحديثـة تحـوي ملايـين لا بـل مليـارات مـن السـكّان. وهـذا لا يغـيّر مـن حقيقـة كـون الدولـة وحـدة قائمـة بذاتهـا في علاقاتهـا مـع بقيـة الـدول، لا سـيّما أنّ حقوقهـا لا تقـلّ بتقلّـص عـدد السـكان ولا تزيـد بزيادتهـم، عـلى الرغـم مـن إمكانيـة ازديـاد أو نقصـان رأسـمالها البـشري وبالتـالي تأثيرهـا الاقتصـاديّ والسـياسيّ، وعـلى الرغـم مـن تأثّـر رفاهيـة مواطنيهـا مـن جـرّاء ذلـك.

ب - **الإقليـم الجغـرافيّ**: إنّ وجـود مجموعـة أفـراد منظَّمـين لا يكفـي لوجـود الدولـة، بـل لا بـدّ مـن عيشـهم عـلى بقعـة جغرافيّـة واحـدة بشـكل دائـم ومسـتمرّ لكـي تسـتكمل الدولـة مدماكهـا الثـاني، فتصبـح هـذه البقعـة مجـال ممارسـة الدولـة سـيادتها وسـلطتها، وفـرض نظامهـا وقوانينهـا. ليـس الإقليـم الجغـرافيّ مجـرّد مسـاحة أرضيّـة، بـل يضـاف إليـه إقليـم مائـيّ (إن وُجِـد)، وإقليـم جـويّ. وبعـض الأقاليـم قـد يكـون متصـلًا، أمـا بعضهـا الآخـر فيكـون منفصـلًا، كالـدول التـي تتألـف مـن مجموعـة جـزر. كـما أنّ لـكلّ دولـة حـدودًا تفصلهـا عـن الـدول المجـاورة، بحيـث لا يُسـمح لهـا، ولا

للـدول المجـاورة، بتخطّيهـا. لكـن كلّ الخصائـص المذكـورة لا تؤثّـر في الشـخصية المعنويـة للدولـة، ولا في علاقاتهـا القانونيـة ببقيـة الـدول. فالدولـة وحـدة دولتيّـة بمعـزل عـن حجمهـا وإقليمهـا، عـلى الرغـم مـن أنّ للموضـع الجغـرافي، والحجـم، والثـروات، والمجـال الجيوسـياسيّ، أثـرًا في أهميـة الدولـة ومكانتهـا بـين الـدول، وفي إمكانياتهـا وقدراتهـا.

تتسيَّد الدولـة عـلى كلّ مـا يمتـدّ عـلى أراضيهـا، وتمتلـك كل مـا يكمـن في جـوف أرضهـا، وكل مـا ينتـج عنهـا مـن ثـروات مائيّـة ومعدنيّـة ونفطيّـة... إلـخ. فهـي تمتلـك الأنهـار والينابيـع والبحـيرات والبحـار الداخليـة والخـط السـاحلي، بالإضافـة إلى المسـاحات التـي تتاخمهـا كالحـدود البحريـة. كلهـا تنـدرج ضمـن سـيادة الدولـة، ويتوجّـب عليهـا حمايتهـا وفـق حسـابات دقيقـة تخضـع لقوانـين الأمـم المتحـدة والمنظـمات الدوليّـة والإقليميّـة.

تبسـط الدولـة سـيادتها عـلى المجـال الجـويّ فوقهـا أيضًـا، ومـن واجبهـا حمايتـه، كـما ويحـقّ لهـا تنظيـم المـرور الجـوي فيـه وفقًـا لمصلحتهـا وأمنهـا، ووفقًـا للمعاهـدات المعقـودة بينهـا وبـين غيرهـا مـن الـدول بهـدف تحقيـق المصلحـة المشـتركة بينهـما.

ج – السلطة السياسيّة: وهي مدماك الدولة الثالث، ذلك بأنّها الجهة المخوّلة الحكم بين الأفراد وتنظيم شؤونهم. باختصار، يمكن القول إنّ السلطة السياسيّة مخوّلة إدارة الدولة، وتشكّل امتدادًا لممارسة سلطة أسبق عليها كما في حال العائلة أو الحزب أو النقابة، إلخ.

تختلف أشكال السلطات السياسيّة بين حكم فرد أو جماعة أو حزب. وتختلف أيضًا بين الديموقراطيّتين التقليدية والحديثة، إلخ.، إلا أنها لا تغيّر من حقيقة مهمتها وهي تنظيم شؤون الدولة من ناحية، وتنظيم علاقة الأفراد بعضهم ببعض وبها من ناحية ثانية. فهي تحافظ على النظام العام، وتجبر الشّعب على احترامه والالتزام به. كما أنها ترسم سياسات تُحقِّق مصالح المواطنين، وتحميهم مما قد يعرّض حياتهم للخطر، خصوصًا لناحية الاعتداءات الخارجية.

تؤدي السّلطة السياسية دورًا استثنائيًا بالنسبة إلى شكل الدولة ومضمونها، لما يميّزها من غيرها. هي ملزمة فرض احترام الدول الأخرى، وعدم الاعتداء على سيادة الدولة، ما يؤسس تمييزًا جديدًا بين السلطة السياسية والحكومة. يذهب بعض الباحثين إلى أنّ الحكومة تمارس السّلطة في

الدولـة المسـتقلة. وهنـاك مـن يـرى أنّ السّـلطة هـي للشـعب بشـكل مبـاشر، لأنـه مصدرهـا، وهـذا لا يخـوّل أيّ هيئـة ممارسـة الحكـم مـن دون الرجـوع إليـه في القضايـا المصيريّـة. لكـن، وبجميـع الأحـوال، السّـلطة السياسـيّة ضروريّـة للمحافظـة عـلى الانتظـام وعـدم الانجـرار إلى الفـوضى، وهـي مـن ثـمّ خاتمـة المداميـك الدولتيـة.

أبرز نظريات الدولة في أهمّ منعطفاتها

واجهـت محـاولات التأصيـل النظـري للدولـة إشـكالات لم تكـن آليّـةُ معالجتهـا سـهلةً، بـل كانـت تتصـادم مـع إشـكال أسـاس وهـو وجـود مجتمعـات سياسـيّة أسـبق عليهـا، عـلى الرغـم مـن أن أناسـها كانـوا يمارسـون النشـاطات السياسـية المختلفـة، وعـلى الرغـم مـن أنّهـا كانـت تحـوي تنظيـمًا يسـمح بالحكـم واتخـاذ القـرار[24]. لذلـك، فالنمـوذج الـذي نعتمـده للبحـث في الدولـة، وتاريخهـا، ونظرياتهـا، يبـدأ مـع المدينـة اليونانيـة.

أ – الدولة المدينة والنظرية الماهويّة:

تميّـزت المدينـة اليونانيّـة والامبراطوريـة الرومانيّـة بالسـيادة المطلقـة، مـع مـا تعنيـه مـن هضـم حريّـة الإنسـان الفرديّـة

24) - Raphael, D, D, **Problems of Political Philosophy,** p 30 - 31

وحقوقه الخاصّة. فكانت العادات والتقاليد مصادر التشريع الأساسيّة من دون وجود قانون يضبط علاقة المواطنين بالدولة، باستثناء اقتصار قواعد التمثيل والانخراط بالشأن العام وممارسة السلطة على الرجال الأسياد الأحرار الذين يتمتعون بالنفوذ والمُلكية. لقد كانوا يجتمعون ويقررون في القضايا العامة بشكل مباشر، وكانت المجالس التمثيلية، بالإضافة إلى الحكّام، يمارسون الوظائف التشريعية والإدارية[25].

لذلك، صادرت المدينة كلّ شؤون الإنسان في المجتمع، والدين والقانون، والأخلاق والفن، والثقافة والعلم، إذ لا حدود فاصلة بين الشأنين الخاصّ والعام، وذلك بخلاف الامبراطورية الرومانية التي سمحت ببعض الحرية، لكنها سرعان ما أعادت ربط الحقّ الخاصّ بإرادة الآخرين وبالدولة، فقوّضت مبدأ الحرية الفردية مجددًا[26].

أمّا حدود الدولة، فكانت تتوقّف على مقاومة الدول الأخرى، إذ لم يكن يضبط العلاقة بينها أي قانون دولي، باستثناء أن الامبراطورية الرومانية كانت تسعى إلى السيطرة

25) - Johan Kaspar Bluntschli, **The Theory of the State**, Batoche Books, Ontario Canada, 2000, p 40

26) - ibid, p 42

عـلى العـالم بوصفـه امتيـازًا طبيعيًّـا لهـا.

تمثّلـت أبـرز نظريـات الدولـة في تلـك الحقبـة بالعضويّـة والشـموليّة الأفلاطونيّـة، كـما بالعائليّـة التطوريّـة الأرسـطيّة.

1 - أفلاطون والنظريّة العضويّة

وُجِـدَت الفلسـفة السـقراطية في سـياق شَـهِدَ فيـه المجتمـع اليونـاني انتقـالًا مـن النمـوذج الزراعـيّ إلى التجـاريّ، وإلى نشـوء منظومـات قيميّـة وأخلاقيّـة ترتبـط بالفـرد بوصفـه معيـارًا لـكلّ شيء، كـما أكـدّت السفسـطائيّة. مـا طـرح علامات اسـتفهام حـول المنظومـة الأرسـتقراطيّة السـائدة، وهدّدهـا بالنظـام الديموقراطـيّ المبـاشر الـذي حاولـت السـقراطيّة تهفيتـه. فعـلى الرّغـم مـن أنّ السـقراطيّة ليسـت المدرسـة الأولى الّتـي تهتـمّ بالشـأن السـياسيّ، إلا أنهـا كانـت رائـدة البحـث عـن كيفيّـة تحقيـق الدولـة المثاليـة[27].

ولأنّ الفلسـفة السياسـيّة تتمحـور حـول طبيعـة الدولـة وشـمولها[28]، ولأنّ الفيلسـوف الوحيـد القـادر عـلى تلبيـة هـذه المهمّـة.

قسّـم أفلاطـون الجمهوريّـة إلى ثـلاث طبقـات بـما يـوازي

27) - عبد الغني غنوم، **الدولة**، ص 427

28) - كوبلسـتون، فردريـك، **تاريـخ الفلسـفة**، ترجمـة امـام عبـد الفتـاح امـام، ج1، ط1، المجلـس الأعـلى للثقافـة، مـصر، 2002، ص 332

ملـكات النفـس: طبقـة الحـكّام وطبقـة المحاربـين وطبقـة العـمّال، إذ لـن يتحقّـق ضبـط النفـس والعـدل إذا لم يتسـيّد الجزء الناطـق العاقـل عـلى بقيـة القـوى. إنّ أخـوّة هـذه الطبقـات لا تعنـي أن الله لم يصنّفهـم بشـكل متمايـز بحيـث أعطـى بعضهـم القـدرة عـلى الحكـم وبعضهـم الآخـر القـدرة عـلى الحمايـة، وأعطـى للبقيـة القـدرة عـلى العمـل اليـدويّ. فـأي خلـط، خصوصًـا لناحيـة تعـدّي العامـل عـلى عمـل الحاكـم، يشـكّل انتهـاكًا للعدالـة التـي هـي جوهـر الدولـة، مـا يـشرّع أبوابهـا أمـام الفسـاد[29]. والعدالـة وفـق النمـوذج الأفلاطـوني كليّـة، تتحقّـق في الدولـة قبـل الأفـراد، فعدالـة الفـرد نتيجـة لعدالـة الدولـة التـي ينتمـي إليهـا. هـذا هـو منشـأ الدولـة الشـموليّة التـي سـتظهر في حقبـات مختلفـة لاحقًـا.

نظـر أفلاطـون إلى هـدف الدولـة الـذي هـو تحقيـق السـعادة، عـلى المنـوال الـكلي ذاتـه، أي أن تتأمّـن لـكل الدولـة، وفي سـبيل ذلـك يتوجّـب عـلى الحاكـم توحيـد النـاس وجعلهـم مفيديـن لبعضهـم[30]. فيكـون أفلاطـون قـد وضـع **نظريـة كليـة وعضويـة** أسسـت الدولـة، كـما الإنسـان، عـلى وظائـف تعـود

29) - ibid, p 87

30) - ibid, p 182

إلى أصل طبيعيّ فطريّ عضويّ، وليس أصلًا توافقيًّا[31]. ترى النظريّة العضويّة أن تشكُّل المجتمع السياسيّ يتأصّل انطلاقًا من حاجات النّاس الكثيرة. لهذا، هم بحاجة إلى نتاجات غيرهم عوضًا عن أن يكون عليهم إنتاج كل حاجياتهم بمفردهم، وعندما «... يتجمع الشركاء الذين يساعدون بعضهم بعضاً في إقليم واحد نسمّي مجموع السكان دولة»[32]. ولأنّ الدولة وفق **النظريّة العضويّة** كائن حيّ يقوم كلّ عضو فيها بوظيفة محدّدة، فهي تخضع لقوانين التطور والفساد. وبما أنّ الأفراد الذين يندمج وجودهم في الدولة هم الخلايا التي تكوّن الأعضاء، وهم يعتمدون بعضهم على بعض، وعلى هذا الكل ووجوده المستمرّ، كانت الدولة تنمو في بيئتها، وأصبح أعضاؤها أكثر تميزًا وتحديدًا، وفي الوقت ذاته أكثر ارتباطًا. وقد سبق شيشرون أفلاطون حين شبّه رأس الدولة بالروح التي تقود الجسد البشري[33]. واستمرّ هذا التشبيه مع فلاسفة العصور الوسطى، فنظروا إلى الكنيسة والدولة كوحدات عضوية مشابهة للكائنات الحية. أمّا هوبز فعَدّ الدولة

31) - ibid, p 40

32) - كوبلستون، فردريك، **تاريخ الفلسفة**، ج1، ص 311

33) - Johan Kaspar Bluntschli, **The Theory of the State**, p 41

كيانًا اصطناعيًّا، وأطلق روسو على السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة تسمية قلب الدولة وعقلها. وفي بداية القرن التاسع عشر، أعطيت النظرية العضوية قوة دافعة بصعود النظرية التطورية كردّ فعل على النظرية التعاقدية التي سادت عصر التنوير.

قسّم أفلاطون الحكم إلى الطبقات الآتية[34]: الطبقات الأرستقراطيّة، والتيموقراطيّة (الشرفاء)، والأوليغارشيّة (الأقليّة)، والديمقراطيّة، والطاغية، ويتم الانتقال بينها بالترتيب نفسه، إمّا تصاعديًّا وازدهارًا من الطاغية إلى الأرستقراطية، وإمّا هبوطًا وتحلّلًا من الأرستقراطيّة إلى الطغيان. والتبدّل تضبطه أسباب أخرى غير التوازن العرقيّ، على رأسها السبب الاقتصاديّ الذي يشتت الحكّام. ولتفادي ذلك حذّر أفلاطون من الملكية الخاصّة (بما فيها النساء)، فهي أساس الشرور لأنها تؤدي إلى الابتعاد عن الدولة العادلة والسعيدة[35]. وهذا القانون يجب حفظه، فالدولة «التي يكون فيها القانون فوق الحكّام... يُكتَب لها الخلاص، وتباركها الآلهة»[36].

34) - Plato, **Republic**, p 204

35) - ibid, p 88

36) - كوبلستون، فردريك، **تاريخ الفلسفة**، ج1، ص 323

2 - أرسطو والنظريّة الأسريّة التطوريّة

يشاطر أرسطو أفلاطون القول إنّ السّعادة هدف الدولة، والدولة السعيدة هي الأفضل[37]، ذلك بأنّها تتأسّس على إتمام الطبقات المهمّات التي تسمح بها طبيعتها. كما يشاطر أفلاطون القول إنّ صمّام أمان أيّ نظام سياسيّ يكمن في المحافظة على القانون الذي يمنع الطبقة الحاكمة من توخّي الربح المادي[38].

لكن سرعان ما يبطل الوئام بين الرجلين عندما نصل إلى تفاصيل النظرية الماهويّة، لأن أرسطو يرفض إقرار أفلاطون بأنّ الماهيات قائمة بذاتها ولها كيان موضوعيّ مستقل. ويتجذّر رفضه له مع تأكيد أفلاطون أنّ الحواس لا تعطينا معرفة أصيلة بالماهيّة التي تتحقق بالعودة إلى المُثُل العقلية. ويتوَّج هذا الرفض عندما يربط أفلاطون بين التغيّر والانحطاط، لأنّ أرسطو ينظر بشكل أكثر تجريبي، فيقول إنّ الحركة ضرورة لأنها تُظهِر ماهية الموضوع الكامنة، لأن طبائع الأشياء «تحقيقها لغاياتها الأصيلة

37) - Aristotle, **Selections**, Translated by Terence Irwin and Gail fine, Indiana polis – Cambridge, Hacket Publishing Company, 1995, p 503 - 504

38) - ibid, p 498

خلال الصيرورة، وهذا ينطبق على كل شيء»[39]. والحراك الأرسطي تطوريّ، انتقال من الجزئيّ إلى الكلّيّ، انتقال من أسفل إلى أعلى، وهو اتجاه نحو الكشف عن الماهيات الفعلية في الموضوع، لأن ماهيّة «أي شيء يتطور تتماهى مع النهاية والهدف الذي تتطوّر نحوه»[40].

يرى أرسطو أنّ الإنسان بحاجة إلى إشباع فضائله وحاجاته الجسديّة والذهنيّة، والمحيط الوحيد لإتمام ذلك هو المجتمع حيث يكوّن الصداقات، على قاعدة أنه يحتاج إلى النظام لأنه الوحيد القادر على التمييز بين الخير والشرّ، والعدل والظلم، ولأنّ مجموع الناس هم المجتمع الذي يتأسّس على الوحدة الأولى التي هي العائلة، لذا يؤكّد أرسطو أنّ ماهية الإنسان لا تتحقّق إلا في الدولة. وهو في هذا لا يتبنّى نظريّة عضويّة، ولا تعاقديّة ترى إلى الدولة بوصفها وحشًا فوق الناس على منوال هوبز، بل وفق رؤية وظائفية ترى أنّ ما يحدّد المواطن هي طبيعته وما يمكن أن يصيره. وبما أنّ الوظائفيّة تختلف بالسياقات المختلفة، فإنّها تستدعي بالضرورة التمييز بين المجتمع

39) - ك. ب. سميلي، **أرسطو**، من كتاب «**أعلام الفكر السياسي**»، إعداد **موريس** كرانستون، ط3، دار النهار للنشر، بيروت، 1991، ص 24.

40) - Popper, Karl, **The Open Society and Its Enemies,** p 255

والدولـة، انطلاقًـا مـن أن مهمـة المجتمـع المحافظـة عـلى الفـرد ومصالحـه، ومهمـة الدولـة التأسـيس للحيـاة السـعيدة وتحقيـق الأهـداف النبيلـة.

تنشـأ نظريـة الدولـة التطوريـة مـع العائلـة بحسـب أرسـطو، قبـل أن يعـود ويتبناهـا بـودان معتـبرًا أنّ السّـلطة السياسـية امتـداد لسـلطة الأب داخـل المجتمـع السـياسي الأول الـذي هـو العائلـة، والتـي تتطـوّر وتنمـو لتصبـح عشـيرة، وقبيلـة... ودولـة[41]. وبـما أنّ ماهيـة الـشيء تتحقـق في الصـيرورة، تصبـح الدولـة الغايـة التـي يتجـه الإنسـان نحوهـا، وهـي تسـبق العائلـة وكلّ أشـكال التنظيـم الأخـرى، لأنهـا كامنـة بشـكل مسـبق، وهـو مـا سـيؤكد هيغـل عليـه بعـد قرنـين.

ب – الدولة الوسيطيّة والنظريّة الثيوقراطيّة:

اسـتمدت الملكيّـة في العصـور الوسـطى سـلطتها مـن الله، فارتكـزت عـلى نظريـة ثيولوجيّـة غـير مبـاشرة تفتـي بجعـل الحاكـم ظـلّ الله عـلى الأرض، يسـتمدّ السـلطة منـه، وذلـك بخـلاف الثيوقراطيـة التـي سـادت في الدولـة الشرقيـة القديمـة حـين كان الحاكـم فيهـا هـو نفسـه الله.

اختلفـت المسـيحيّة والإسـلاميّة أي أبـرز أيديولوجيتـين

41) - Sabine, George S. Thorson, Thomas L., **A History of Political Theory**, p. 375

في العصر الوسيط حول هذه النقطة، فاعتبر المسلمون أنّ الدولة مملكة الله وقد عهدها إلى السلطان، أما المسيحيون فاعتبروا أن هناك ثنائية الكنيسة والدولة وقد عهد الله البعد الروحي للبابا والبعد الزمني للإمبراطور. ولأنّ سلطة البابا أسمى من سلطة الملك، كانت سلطة الإكليروس أسمى من سلطة الدنيويين، فمُنحوا امتيازات لم يتمتّع غيرهم بها، وهو ما استدعى نقدًا جذريًّا كالذي قامت به حركة الإصلاح الدينيّ لاحقًا.

تمثّلت الدولة في العصر الوسيط بالمجتمع الإيمانيّ، وفرضت وحدة عقائدية لم يكن لغير المؤمنين أيّ حقوق سياسية فيها، فالمنظومات بأكملها منوطة بالمؤسّسات والأيديولوجيّة الدينية، وليس هناك أيّ هامش للحرية. ارتبطت سلطة اتخاذ القرار بالمُلكيّة العائليّة العقاريّة. وكأيّ نظام إقطاعيّ كان السادة الكبار والصغار من الملّاكين يتمتعون بالحرية، وكانت سيادتهم تعلو على سيادة الدولة، ما قوّض أيّ دعائم لدولة قانون في أن تحقّق العدالة، وهو ما حتّم أن ترتبط مسألة تحصيل العدالة بسواعد الأفراد. وعلى غرار الدولة القديمة، لم تميّز الدولة الوسيطة بين الحقين الخاص والعام، فتم تسييرها بالغرائز والميول،

وكانت الديانات والعادات والتقاليد المصدر الأساس للتشريع[42].

تتبدّى أبرز نظريّات الدولة في العصور الوسطى بتوما الأكويني مسيحيًا، وبابن خلدون إسلاميًا.

1 – توما الأكويني والنظريّة الثيوقراطيّة الملطّفة

يُعدّ الأكويني من أبرز فلاسفة العصور الوسطى الذين حاولوا المواءمة بين المسيحيّة والأرسطيّة، ما أدّى إلى بقاء الأكوينية أسيرة التفاوت بين السلطتين الروحيّة والزمنيّة وملحقاتها لناحية تقسيم الإنسان إلى جسد وروح. وقد انعكست هذه الثنائية في مجالين إشباعيّين، واحد للروح، وآخر للجسد الذي أصبح تحت تعاليم السّلطة الإلهيّة وتحت قوانين الدولة في الوقت ذاته. هذه الحال الحرجة والدقيقة استوجبت وجود حُكم يسيّر شؤون الناس، ويسهر على تحقيق حاجاتهم وحياتهم الخيّرة، بوصفه الأقدر على ترجمة السلطة الإلهيّة بتحقيق السعادة الروحيّة والجسديّة بين الناس.

من هنا رأى الأكويني أن الضرورة تقتضي وجود جسر يردم الفجوة بين العالمين، وهذا الجسر هو القانون الذي

42) - Johan Kaspar Bluntschli, **The Theory of the State,** p 46

يربط السلطة السياسية والكنسية والدولتية بمنظومة قانونية خاصة، وذلك بعد أن وسّع مجال الدولة لتؤدي مهمة مزدوجة: تحقيق الإنسان لغاياته الطبيعيّة، وتحضيره لتحقيق غاياته الماورائيّة، من خلال[43]:

-مهمة سلبيّة تأديبيّة تجبر الذين لا يحتكمون إلى صوت الضمير على الالتزام بالقانون الطبيعيّ.

-مهمة إيجابيّة تربويّة تنتج مواطنين يمتثّل سلوكهم لأوامر القانون الطبيعيّ، وينبع من الفضيلة الكامنة فيهم.

تؤدي الدولة هاتين الوظيفتين وتحقّقهما عن طريق القانون. ولأنّ القانون الذي يحكم الدولة إنسانيّ، أطلق عليه الأكويني اسم القانون الوضعي، وميّزه من القانونين الإلهيّ والطبيعيّ. فاعتبر أنّ القانون، بشكله الأعمّ، عقليّ يهدف إلى تحقيق الخير العام، يصدره من يهتم بالمُتَّحد البشريّ الذي يتّسع ليشمل الكون بأكمله. وكما يشرّع الملك لخير أمته، يشرّع الله لخير الكون[44]. ما حتّم أن تصبح القوانين التي يصدرها الله مصدر ضبط لسلوك الأشياء الجزئيّة، فنظر الأكويني إلى القانون على أنه المراسيم

43) - W. T. Jones, **A History of Western Philosophy**, The Medieval Mind, V. II, 2nd edition, Harcourt Brace Jovanovich Publishers, U.S.A. 1980, p 272

44) - ibid, p 273

الإلهية التي تتحكّم بالمجتمع البشريّ الكبير، وهي الطريقة التي يحقّق الكون بها نفسه، وهو ما ينطبق من دون أي تعديل على المجتمعات الأصغر شأنًا والتي تسمى الدول.

إنّ القانون الطبيعيّ هو القانون الإلهي مطبّقًا على وضعيّات بشريّة، وانعكاس للحكمة الإلهيّة في المخلوقات، ويتجلّى في رغبة الإنسان في فعل الخير والسّعي إلى الطمأنينة والاستقرار النفسيّ. ما يُظهر إرباكًا جديدًا ناشئًا عن علاقة القانونين الوضعيّ والطبيعيّ، فالأوّل ينطبق على مجتمعات أصغر من تلك التي ينطبق عليها الثاني الذي يغطي المجتمع البشري بمجمله. وفقًا لذلك تتأسس الفوارق بين المجتمعات، فهي ترتبط بثقافات مختلفة، خصوصًا أنّ القانون الوضعيّ مصدره إنسانيّ محض وينتج عن تفاعل الناس خلال تحقيق مصلحتهم العامة، ما يجعله شريعة أملاها العقل لتستهدف الخير العام، وصاغها من يرعى شؤون الجماعة[45].

إنّ الغاية النهائيّة من الدولة وفق الأكويني، تحقيق الخير العام. ولأنّ الإنسان لا يمكنه أن يعيش بمفرده، ولا أن يحقّق ذاته منفردًا، لا بدّ من متحدات بشريّة أعلى تصل في نهايتها

45) - مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، ص 38 – 39.

إلى الدولة، وهو ما لا إمكانيّة لتحقيقه إلا بطاعة سياسيّة للحاكم. صحيح أنّها طاعة ضرورية، لكنها تختلف عن العبودية، لأنّ السلطة الناتجة عنها أساسية خلال تحقيق الغايات الإنسانية المطلوبة.

يفتح هذا الأمر باب السؤال عن النظام السياسيّ الأفضل. يرى الأكويني أنّ النظام الملكيّ يحقّق الوحدة بدقّة وفعاليّة عالية، ودون أي تناقض، هو أفضل من الأنظمة التي تفسح في المجال أمام تعدّد الحكّام، ومن ثمّ أمام الفساد. لذلك، يؤكّد أنّ مهمة السّلطة تحقيق الأهداف الدينيّة النهائيّة لأنها، على الرغم من حيازة الحكومة البشريّة بعض السّلطة، مشروطة بتحقيق المهام التي وُجدت من أجلها، والتي يتوجب مقاومتها إذا ما انحرفت عن تحقيقها[46].

2 – ابن خلدون والتطورية التاريخية

تختلف قراءة ابن خلدون عن الأكويني، على الرغم من تأكيدهما أن الله مصدر السلطة والتشريع. فكلما توغلنا في القراءة رأينا ابن خلدون أقرب إلى الحداثة منهجيًّا، ما يعزّز القول إنه وهيغل أبرز من وضعا إطارًا نظريًا

46) - **تاريخ الفلسفة السياسية**، تحرير تد هندرتش، **دليل أكسفورد في الفلسفة**، ج1، ط1، هيئة البحرين للثقافة والآثار، المنامة، 2021، ص 473

متكامـلًا للدولـة، عـلى الرّغـم مـن تبلـور نظريـة الدولـة الخلدونيّـة في سـياق اجتماعـي سـياسيّ لا فلسـفي كـما عنـد هيغـل[47].

تقـوم قواعـد العمـران عنـد ابـن خلـدون عـلى قانـون السـببيّة، ومبـدأ الـضرورة الاجتماعيّـة، وعوامـل تكييـف الكيان الاجتماعـيّ[48]. فقـد بحـث في تشـكّل المجتمـع والدولـة وفقًا لقراءة تاريخانيّة يحسـمها بالقـول «حقيقـة التاريـخ أنـه خـبر عـن الاجتـماع الإنسـاني الـذي هـو عمـران العـالم، ومـا يعـرض لطبيعـة ذلـك العمـران مـن الأحـوال، مثـل التوحّـش والتأنـس والعصبيّـات، وأصنـاف التغلبـات للبـشر بعضهـم عـلى بعـض، ومـا ينشـأ عـن ذلـك مـن الملـك والـدول ومراتبهـا، ومـا ينتحلـه البـشر بأعمالهـم ومسـاعيهم مـن الكسـب والمعـاش والعلـوم والصنائـع وسـائر مـا يحـدث في ذلـك العمـران بطبيعـة الحـال»[49].

يتموضـع العمـران بوصفـه أوسـع المفاهيـم الخلدونيـة، وهـو مجـال وغايـة علـم التاريـخ الـذي يشـكّل وعـاءً تجـري

47) - حسـين هنـداوي، **التاريـخ والدولـة مـا بـين ابـن خلـدون وهيغـل**، ط1، دار السـاقي، بـيروت، 1996، ص 73 - 74

48) - كـمال اليازجـي، أنطـون غطـاس كـرم، **أعـلام الفلسـفة العربيـة**، ط3، **دار المكشـوف**، بـيروت، 1968، ص 819

49) - (ابن خلدون، المقدمة، 57)

كافة الأحداث والسياقات فيه. أمّا المسار الخلدونيّ في التعريف فليس عبثيًا، لأن الانتقال من التوحّش إلى التأنّس إلى العصبيات هو انتقالٌ من البداوة، أي العيش على الضروريّ ويتأسّس على رابطة الدم، مرورًا بالطور الغزويّ والمحاولات المستمرّة لمعالجة مشاكل الطور البدوي بغزو مناطق جديدة، وصولًا إلى الطور الحضريّ الذي يُختتم بالانتظام في دولة.

يُظهِر التسلسل أن غاية الدولة الخلدونية تكمن في الطور البدويّ. وهذا ينعكس في رؤيته حركةَ المجتمع، وحركة الإنسان خلال سيره نحو تحقيق الحضارة واستكمال العمران. فالدولة لم ترد في نهاية السياق التطوري الخلدوني اعتباطيًا، بل الهدف هو إظهارها غاية ذلك التطوّر بوصفها خلاصة ما تنتجه الحضارة لكي تظهر على مسرح التاريخ[50]. إلا أنّ الدولة لا تظهر في الطور البدوي بالفعل، بل تبدأ القبيلة بالتشكّل كوحدة مستقلة ضمن آلية تنتهي وتُتوّج بالعصبية التي هي شعور مصيريّ بالانتماء إلى الروح الجماعيّة. هنا ينتهي الطور البدويّ ويبدأ الغزويّ، فيتزعّم القبيلةَ قائدٌ يخوض الحروب ضد التنظيمات والوحدات

50) - حسين هنداوي، **التاريخ والدولة ما بين ابن خلدون وهيغل**، ص 76

المقابلة. وحين ينتصر في غزو مراكز حضارة أخرى، تبدأ القبيلة بالتحول إلى أشكال عصبيّة غير رابطة الدم المباشرة، وتفرض القبول بها بالقوّة، ويتحوّل الزعيم إلى شخصيّة تسلّطيّة لأنّ سيادته تقوم على معيار القوّة فقط، وهو ما يسمّيه ابن خلدون «المُلك» الذي يختلف تمامًا عن الرئاسة التي تقوم على الاتّباع والشرعيّة[51].

تكمن غاية الدولة عند ابن خلدون بالوازع أو الحاكم، وتتمثّل بحماية الحق بالعدل وتحقيق مصلحة الناس. فإذا كان التمدّن غاية البدوي، فإنّ الدولة تتحوّل لتصبح غاية عندما تبدأ المدنية بالسيادة مكان البداوة، أي عندما تصبح الدولة ضرورة موضوعيّة تتطلّبها المدنيّة، فتظهر كأنها فوق المجتمع وليس داخله. بل تتشكّل الدولة وفق تطوّر ينطلق من الطبائع الحيوانية باتجاه الاجتماع الحضريّ، وهو ما فرض ضرورة وجود وازع قوي يحكم بين الناس ويسهم في وقف كل عدوان، ويستمد سلطته من شرع دينيّ، ويتسلّط بفضل القوّة فيكون مستندًا إلى عصبيّة تسانده. إنّ العصبيّة هي التي تنتج الدولة بينما ينتج الدين دورًا في توسعها إلى دولة كليّة أو امبراطورية.

51) - المرجع نفسه، ص 81.

تحتاج الدولة لكي توجد عند ابن خلدون، إلى ثلاثة عناصر: الإرادة الإلهية التي تتبدى في الضرورة الموضعيّة، والعصبية التي هي طاقة خلّاقة تحوّل الدولة من الوجود بالقوّة إلى الوجود الفعل، وإرث الشعوب والدول السابقة. لكنّ السبب الذي تتأسس الدولة عليه يتحوّل ليصبح سبب هلاكها. ذلك لأن العصبية التي تُنشئ الدولة، تتحول هي نفسها لتصبح العدو الأساس للدولة، فتصبح مهمة الدولة، لكي تسود وتتربّع على السّلطة وعلى مجال السيادة الوحيد، القضاء على العصبية التي أنتجتها، فتتجرّد من أساس وجودها الذي يؤدي إلى ولادة عصبية جديدة تتّجه إلى الإطاحة بهذه الدولة، وهكذا دواليك.

تتشكّل الدولة عند ابن خلدون، إذًا، نتيجة مسار اجتماعيّ تاريخيّ طويل. فالمجتمع، كما الدولة، كائن حي يشبه الإنسان الذي ينشأ، وينمو، ويذوي وفقًا لأسباب وعلل مختلفة. يحدّد ابن خلدون عمر الدولة بـ 120 عامًا، لا يزيد ولا ينقص، وهو عمر نشوء العصبية وتلاشيها في انتقالها من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب إلى مرحلة الكهولة والموت، وتتمثّل في ثلاثة أجيال: الولادة والنشوء، القوة والازدهار، الفساد والانقراض. يمتاز الجيل الأول

بالخشونة والتوحش، ويمتاز الجيل الثاني بالتحوّل نحو الترف والرفاهية حيث تبدأ العصبية بالضمور، بينما يمتاز الجيل الثالث بنسيان العصبية، وتسقط بسقوطها هذه أو تلك من الدول.

ج - الدولة الحديثة (المدنيّة):

بدأ يرتسم شكل الدّولة المؤسساتيّ والقانونيّ في عصر النهضة، حين سيطرت النظرة الماديّة على السياسة والمجتمع بالترافق مع نشوء الطبقة البرجوازيّة التجاريّة بنزعتها الفرديّة الإنسانويّة صاعدة بكلّ قوة مسرحَ التاريخ، فعادت لتنهل من التراث الثقافيّ اليونانيّ حيث كانت الوثنية أقرب إلى مزاجها الفرديّ والتعدديّ من ثقافة المجتمع الإقطاعيّ الدينيّة الواحديّة[52]. أخذ أمر الدولة يتبلور مع احتكار السيادة المطلقة، حيث أُعلن أنّ الدولة أهم وأسمى مؤسسة سياسيّة وصاحبة أعلى سلطة في المجتمع. وقد قطعت الفكرة الحديثة للدولة مع التراث والسيادة العالميّة القديمة، خصوصًا الدينية، معلنةً «ظهور سلطات مطلقة لكنها متمركزة ومحصورة ضمن حدود، ومرتبطة بسكّان معينين، وتنادي بالثورة ضد السيادة

52) - **موجز تاريخ الفلسفة**: مجموعة من الأساتذة السوفييت، ترجمة توفيق سلوم، ط 1، دار الفارابي، بيروت، 1989، ص 136.

الامبراطوريــة وضــد الســيادة البابويّــة»[53].

يمكــن القــول إنّ علامــات الدولــة اكتملــت في فــترة الحداثــة، وإنّ الميــزة الرئيسية للدولــة الحديثــة تمثّلــت في حقــوق الإنســان، بعــد أن تــم القضــاء عــلى العبوديّــة لأنهــا لا تتــلاءم مــع حريــة الإنســان الطبيعيــة إذ لم يعــد ملكيــة لإنســان آخــر لأنــه ليــس بــشيء قابــل للتملــك. لقــد أصبــح للفــرد حقــوق مختلفــة مــن بعــد أن تــمّ تحريــره وتحريــر عملــه، وبعــد التمييــز بــين الحقّــين الخــاصّ والعــامّ اللذيــن تعــترف الدولــة بهــما ولا تخلقهــما، تحميهــما ولا تــشرف عليهــما[54].

حــرّرت الحداثــة الحقَّــين الخــاص والعــام مــن العقيــدة الدينيــة، وأصبحــت الدولــة تحمــي حريّــة الاعتقــاد وتوحّــد بشــكل ســلميّ بــين مختلــف دور العبــادة والمجتمعــات الدينيّــة، وتمتنــع عــن إقصــاء غــير المؤمنــين. مــا يعنــي أنهــا لم تطــرح مســألة تذويــب الإنســان بقــدر تنميتــه بشــكل مســتقل. فالدولــة تلتــزم حقــوق الفــرد ليــس وفقًــا لإرادتهــا وســيادتها، بــل وفقًــا لســيادته وإرادتــه هــو، لأنّ ســلطتها لم تعــد مُطلقــة، بــل محــدَّدة دســتوريًّا وقانونًــا[55].

---

53) - جاك دونديو دوفابر، **الدولة**، ص 6.

54) - Johan Kaspar Bluntschli, **The Theory of the State,** p 58

55) - ibid, p 61

على الرغم من أنّ الدولة الحديثة ليست دينية، إلا أنها ليست لادينيّة كذلك. فهي لا تستند إلى إيمان دينيّ، لكنّها لا تنكر أنّ الله خلق الطبيعة البشرية، وأنّ للعناية الإلهية علاقة بالحكومة العالمية. يعيدنا هذا الأمر إلى حقيقة أنّ علم السياسة لا يرتبط بمعرفة الطرق إلى الله بقدر اهتمامه بفهم الدولة كمؤسَّسة قائمة على ترتيب بشريّ دستوريّ، وقوانينها وضعيّة غير دينية، وسلطتها مشروطة بالحقّ العام، وسياساتها تهدف إلى رفاه الأمّة وتسلك وفقًا لمبادئ العقل وليس الغرائز وروابط الدم[56].

يمكن اختصار الدولة الحديثة بالقول إنّها دولة الحقوق، ودولة القانون الذي يضبط ممارسة السلطة. فإذا ما أخلّت الحكومة بأي من تعهداتها، استطاع المواطنون إلزامها من خلال القضاء. لهذا السبب يرى بعض الدارسين أنّ القدماء كانوا يتكلمون على الحقوق بألفاظ سياسيّة، في حين أننا نتكلم اليوم على السياسة بألفاظ حقوقيّة[57].

ونظراً لتمتع جميع الأفراد بحقوقهم، خصوصًا السياسيّة، تميّزت الدولة الحديثة بالنظام الديموقراطيّ، فاختلفت أشكالها التمثيلية عن سابقاتها. وبعد أن كانت

56) - ibid, p 61 - 62

57) - جاك دونديو دوفابر، **الدولة**، ص 12 – 13.

محصورةً بالسادة وبقلة من الملّاكين في اليونان، وبالعائلات والأمراء في العصور الوسطى، امتدت مع الحداثة لتشمل جميع السكّان، الأمر الّذي ظهر جليًّا في آليّات تمثيليّة برلمانيّة يختارها المواطنون مباشرةً، ولها صلاحيات أوسع عند اختيار القوانين وممارسة الحكم. لقد انفصلت النشاطات السياسيّة والإدارية والقانونيّة وانقسمت. وهذا ما يُعبّر عنه بمبدأ فصل السلطات وتكاملها.

لقد اتسعت حدود الدول الحديثة لتتخطى المدن اليونانية التي أصبحت مجرّد وحدات، وأصبح لها شخصيّة معنوية مستقلة عن الدين، قوامها روح تسمّى «القومية» وجسد يسمّى «الدستور»[58]. كما أنّها قوّضت سلطة الإكليروس وامتيازاتهم، وبسطت سلطة القانون على المواطنين بالتساوي. فالدولة الحديثة أصبحت مركزيّة واعية لحدود سيادتها وحقوقها، يضبط علاقاتها بالدول الأخرى قانون دولي يحمي وجودها وحريتها، ويرفض سيطرة دولة واحدة على البقية. نشأت الدولة كحاجة تتناسب مع الطبيعة البشرية، فأدارها الناس من أجل غاياتهم، لذلك ارتبطت مبادئها الأساسية بالعلوم الإنسانية والاجتماعية

58) - Johan Kaspar Bluntschli, **The Theory of the State**, p 61

والفلسفة والتاريخ، وذلك على خلاف علم السياسة الذي اهتمّ بكيفيّة تفسير الدولة بعد أن عَدّها بعض الباحثين مجتمعًا توحّد فيه الأفراد للدفاع عن أمنهم وحريتهم، في حين عدّها بعضهم الآخر تجسيدًا للأمة في وحدتها.

على هذه الأرضية نشأت النظرية القانونية التي ترى الدولة كيانًا غايته تطبيق القوانين التي تحمي الحقوق. فتكون الدولة بمثابة مجموعة أناس منظّمين سياسيًّا في مؤسّسة سيادية تتمتع بإرادة مستقلة وبحقوق ومصالح خاصة، وبشخصيّة وسلطة معنوية تتخطّى شخصية الأفراد الذين يشكّلونها وسلطتهم ومصالحهم. في حين ترى فئة أخرى أنّ الدولة شخصيّة قانونية صاحبة الأملاك، وتدير المؤسسات الاقتصادية المباشرة، ولها الحق في الادعاء في القضايا المدنية والجنائية.

أخيرًا، يرى جورج بوردو أن الدولة فكرة لا يمكن رؤيتها، فهي لا تنتمي إلى عالم الظواهر الملموسة. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن التشكيك بواقعيتها لأنها تتمتع بطبيعة مفاهيمية. إنّ مبرر وجود الدولة هو التفكير فيها، فالإنسان بحسب بوردو «ابتكر الدولة كي لا يطيع الإنسان. لقد نشأت فكرة الدولة عن هاجس فصل

علاقات السُّلطة بالخضوع، عن العلاقات الشخصية التي تربط بين الزعيم وبين الخاضعين له. وينتج عن ذلك أن الدولة هي ركيزة سلطة تتعالى عن الإرادة الفردية للشخصيات التي تقودها»[59].

وفي الصفحات التالية، تتبلور أبرز النظريات الحديثة للدولة، فتظهر البيروقراطيّة والعقديّة والسُّلطويّة والسياديّة والقانونيّة والطبقيّة والعقلانيّة لتعكس بانوراما هذه المؤسّسة بأهم تفصيلاتها.

1 - مكيافيللي ونظريّة القوّة:

تُعدّ محطة مكيافيللي منعطفًا حاسمًا في الفلسفة السياسية، فهو نقل السياسة من ميدان الأخلاق إلى علمٍ منفصلٍ عن المنظومات الأخلاقية والقيمية، وأصبحت غايتها الوحيدة كيفية انشاء الدولة، وتوحيدها، والمحافظة عليها. أصبحت الدولة مؤسسة تتحكّم في مصادر الأخلاق لأنها هي صاحبة هذا الإلزام، وهي الميدان الذي تُمارس السياسة فيه. كل هذا أتى كنتيجة تغييرات عنيفة طرأت على العالم الأوروبي خلال تبلوّر الحداثة وهيمنة العلم على النشاط المعرفي الإنساني. لقد أصبحت الدولة، والتي هي جوهرة

59) - **الدولة**، إعداد وترجمة محمد الهلالي وعزيز لزرق، ص 10.

الحداثـة، علاجًـا لـكلّ المشـكلات الاجتماعيّـة والسياسـيّة، وهنا نعنـي الدولـة ذات السـيادة والسـلطة المركزيـة، فهـي الوحيـدة القـادرة عـلى ضبـط الصراعـات مـن خـلال انتـزاع التشريـع والتقريـر في الشـأنين الداخـليّ والخارجـيّ.

هـذا مـا توصّـل مكيافلـلي إليـه في ملاحظاتـه التـي جعلتـه يقـول بوجـود قوانـين طبيعيـة تهيمـن عـلى مسـار الحكـم والـدول، وهـي تشـابه القوانـين التـي تضبـط الانتقـال بـين الفصـول، بعيـدًا مـن الغايـات والإلزامـات الميتافيزيقيـة. نظـر مكيافلـلي في ديناميّـات الحكـم والسياسـات التـي بموجبهـا تصبـح الـدول أقـوى، وبحـث في الأخطـار التـي تتهدّدهـا، فجـرّد الدولـة مـن كلّ الاعتبـارات الأخـرى لأنها غايـة في ذاتها، وبحـث فيهـا وفي الحاجـات السياسـية والعسـكرية بمعـزل عـن كلّ نـزوع أخلاقـيّ ودينـيّ واجتماعـيّ[60].

عـلى إثرهـا ظهـرت مقولـة «الغايـة تـبرّر الوسـيلة» والتـي عنـى بهـا مكيافلـلي الدولـة التـي هـي غايـة الغايـات، وهـذا مـا لا يتحقّـق مـن دون مبـدإ أسـاس يقـضي بجعـل الدولـة الوحـدة السياسـيّة الوحيـدة التـي تقـود المجتمـع، خصوصًـا أنّهـا الموجلـة تحديـد الصحيـح مـن الباطـل في ممارسـة السُّـلطة.

60) - Sabine, George S. Thorson, Thomas L., **A History of Political Theory,** p 318

لم يكـن ليتمثّـل كلّ مـا ورد إلا في دولـة يكـون عمودهـا الفقـري سـلوكيات أمـير تـؤدي إلى توحيدهـا وحمايتهـا. هكـذا تظهـر الدولـة الناجحـة بحسـب مكيافلـلي، تلـك التـي يوجدها رجـل واحـد وتكـون القوانـين وأشـكال الحكـم التـي يبتكرهـا المحـدِّد الوحيـد للـروح الوطنيـة، والمصـدر الأوحـد للأخـلاق والفضائـل المدنيـة. فالدولـة بحسـب مكيافلـلي ليسـت مجـرد مؤسّسـة سياسـيّة، بـل هـي دسـتور أخلاقـيّ واجتماعـيّ شـامل يتحـوّل معـه الحاكـم ليصبـح مهندسًـا للدولـة وللمجتمـع ككل[61]. ولأنـه يتمتـع بهـذه الخاصيـات، يكـون الحاكـم خـارج القانـون والأخـلاق، بـل هـو موجدهمـا، فأفعالـه فـوق كل إمكانيّـة للحكـم إلا مـن منظـور نجاعـة الوسـائل التـي يعتمدها لتوسـيع سـلطة الدولـة وإدامتهـا.

تسـتوجب كلّ المعايـير أعـلاه ضرورة أن يتمتّـع الحاكـم بصفـة «الحـزم»، لأن بنـاء الدولـة كأصـل ووحـدة نهائيـة لا يكـون فعـلًا تأسيسـيًا فحسـب، بـل هـو شرط لا يتحقـق إلا بانتـزاع مصـادر التشريـع والسّـلطة والأخـلاق والإلـزام مـن الكنيسـة، وربطهـا بالأمـير القـادر بحزمـه عـلى اسـتبعاد كل مـن يشـارك الدولـة أو يحـد مـن سـلطتها. وفي سـبيل غايـة بنـاء

61) - ibid, p 323

الدولــة وتوحيــد الأراضي، لا بــدّ للأمــير مــن جيــش قــوي، ومــن حصريــة اســتخدام العنــف، ومــن التحــلّي بمواصفــات تســمح لــه بالقــدرة عــلى المراوغــة والخــداع، وتوظيفهــا في خدمــة الخــير العــام. لا سـيّما أنّ الغايــة مــن الحكــم تأمــينُ الملكية والحيــاة قبــل أيّ شيء، حيــث يميــل النــاس، وســط طبيعــة بشريّــة عدائيّــة وأنانيّــة، إلى الاحتفــاظ بــما لديهــم والسّــعي إلى تحصيــل المزيــد، مــا يخلــق صراعــات تبقــي المجتمــع في حالــة قلــق وخطــر مســتمرَّين[62].

2 - الإصلاح الدينيّ وثنائيّة الدولة والكنيسة

انصــبّ جهــد حركــة الإصــلاح الدينــيّ عــلى الفصــل بــين الكنيســة والدولــة، مــن بــاب محاربــة تجــارة صكــوك الغفــران، والسّــعي إلى الربــح المــاديّ، والضغــط المعنــويّ عــلى المؤمنــين باســم المسـيحية، والتــي يجــب أن تكــون، وفاقًــا لــرأي حــركات الإصــلاح الدينــي، عــلى ســكّة مــا قالــه أوغســطينوس، أي العمــل عــلى الخــلاص الناتــج عــن الزهــد الفــرديّ. انعكســت هــذه الروحيــة في حركــة شــاملة تخطــت الكنيســة، وامتــدت لتشــكّل إصلاحًــا متعــدّد الأشــكال ضرب عميقًــا في المؤسّســات السياســيّة، وفي المجتمــع، معلنــة أنّ المســيحية الأصليــة تقــوم

62) - ibid, p 321

على الالتزام بالإنجيل وبتعاليم المسيح، والابتعاد عن الكسب الماديّ والطقوسيّة الاحتفالية وعبادة الصور، لا سيما أنّ مدينة الله هي أمة الرحمة المبنية على جوهر دينيّ وإيمان المخلوق بخالقه.

تظهّرت حركة الإصلاح الدينيّ كنقد عنيف لفساد الإكليروس من جرّاء تركيزهم على السّلطة والرخاء الزمنيين، واستخدام العنفين الماديّ والمعنويّ لتحصيلهما، ونسيان الانشغال بالرحمة والإحسان. لقد صبّت مفاعيل هذه الحركة في تقويض طابع الكنيسة السّيّاسيّ، وصولًا إلى قول مونتزر «خطيئة روما ليست في أنها جعلت من الكنيسة دولة فحسب، بل لكونها أشركتها مع دول تقوم على قواعد الظلم والقهر»[63].

أما لوثر، فقد ميّز بين السلطتين الزمنيّة والدينيّة انطلاقًا من قول المسيح «مملكتي ليست من هذا العالم». واستتبع هذه القطيعة بتمييز أكثر أصالة بين الجسد، الذي يرمز إلى الضرورة والعبوديّة والعقاب والعالم الأرضيّ والسلطة الزمنيّة، والروح التي ترمز إلى الحريّة والنعمة والرحمة وملكوت الله. ما عزّز طابع الدولة التشريعيّ، أي

63) - **تاريخ الأفكار السياسية**، ص 58

الطابع الضروري لضبط هذا البعد، وما عزّز قوة الدولة التي تُرجمت لاحقًا باحتكار العنف والقهر.

أمّا كالفِن فتماهى مع لوثر وركّز على أهمية رضوخ المسيحيين للدولة الزمنية، وضرورة العمل بهدي النور الإيمانيّ في المؤسسات المدنيّة، والتمييز الذي أنشأه بين الأمم الدينيّة والدولة التي أصبحت مؤسسة علمانيّة، مع ضرورة الفصل بين الواجب الأخلاقيّ والضرورة السياسيّة. هكذا بدأت تتوطّد وحدة الدولة المركزيّة وسلطتها، فانعكست في مصادرتها الواقع السياسيّ والعنف، وأخذت الإشكاليات النابعة من هذه المصادرة تطرح نفسها على التفكير السياسي بقوّة.

3 - بودان ونظرية السيادة

بدأت نظرية السيادة المطلقة للدولة تتكرّس مع بودان، الذي توقّف عن السؤال عن مصدر السُّلطة، وذهب باتجاه أكثر تجريبي منطلقًا من معطى واقعيّ هو وجود سلطة عامة موحَّدة وموحِّدة، وصبّ اهتمامه على البحث بما يميّزها.

تنطلق الدولة وفق بودان، على غرار أرسطو، من العائلات والمشترك بينها، وتنطبق على مجموعة أفراد أحرار،

إلّا أنّها تحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك لكي توجد. فالدولة تتألف من «حكم شرعي»، ومن «مجموعة أُسَر وأملاكهم»، ومن «سلطة سيّدة» تتماهى مع سلطة الأب، وهي لا تكتفي باتحاد العائلات التي تعني الحيّز الخاص، في حين أنّ الدولة هي الحيّز العام(64).

تختلف الدولة الحديثة عند بودان عن المدينة، على الرغم من موافقته على أنّ للدولة جسدًا وروحًا، وأنّ الجسد يشكّل عنصرًا ضاغطًا على الدولة لناحية تحقيق غايتها أي السعادة. ويخلص بعد ذلك إلى عدة صيغ تأسيسية، هي:

1 - القوّة السياديّة للدولة مطلقة، فهي تأمر ولا تتلقى أيّ أمر، لا تتبع لشيء ولا لأحد، لا تتبع للطبيعة ولا للشّعب، وهي مكتفية بذاتها.

2 - الدولة لا تقبل التجزؤ، فهي جوهر واحد كامل، يتم تفويضها بشكل كامل.

- الدولة دائمة، لا تفسدها تغيّرات الزّمن. هي قوة متعالية(65).

1 - عصر التنوير والنظريّة التعاقديّة

سيطرت نظرية العقد الاجتماعي على عصر التنوير،

64) - Sabine, George S. Thorson, Thomas L., **A History of Political Theory**, p 375

65) – **تاريخ الأفكار السياسية**، ص 66

وهي تتأسّس على وجوب تعبير السلطة السياسية والدولة عن إرادة الشّعب، فالدولة ليست غاية في ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق غايات الناس الذين أنتجوها[66]. هيمنت النظرية العقديّة في نشوء الدولة، مع ثلاثية توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، وتقوم على مبدأ يرى أنّ الناس عاشوا قديمًا في حالة طبيعية، ولأسباب مختلفة أنتجوا منظّمة سياسيّة، وهذه المنظّمة السياسيّة أصبحت لاحقًا تفسّر أصل الدولة وطبيعتها، وتفسّر علاقة الحكّام بالمحكومين.

تعود بذور هذه النظرية إلى مرحلة كانت المدن اليونانيّة فيها تعيش حالة اضمحلال على أيدي المقدونيّين والفتوحات الرومانية، وقد أجبرت الخسارة اليونانيين على البحث عن حقل نشاطي خارج الدولة، فأصبحت فلسفتهم منهمكة بالوسائل التي يمكن للإنسان أن يؤمّن السّعادة عبرها. وقد نظر السفسطائيون إلى الدولة بوصفها عقدًا طوعيًّا يُسهم في تحقيق الذات بما يخالف الحالة الطبيعة، لذا رأوا أنّ الفقراء أنتجوا الدولة لكي يحدّوا من قوّة الأقوياء. في حين نظرت الأبيقورية إلى الدولة كخلاصة المصالح الشخصيّة الفرديّة،

66) - عبد المنعم الحفني، **المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة**، ص 352

وفسّرت القانون بوصفه اتفاقًا نفعيًّا بين الأفراد يهدف إلى حمايتهم من العنف ومن حالات الظلم واللاعدالة.

ومع كلّ تطور، كانت التعاقدية تتكثّف لتتحوّل بحثًا في أصل الدولة وفي مصدر قوة الحكّام، على اعتبار أنّها نتيجة تعاقد بين الحكّام والمواطنين، وأنّ كلّ النظريات السابقة، خصوصًا الدينية التي تتكلم عن مصدر الدّولة الإلهيّ، هي نظريات مرفوضة جملة وتفصيلًا.

تقوم نظرية العقد الاجتماعي، على النقيض من الثيوقراطيّة، على تخمة من العناوين التي تتكلم عن السيادة الشعبية، والحرية الشخصية، والحق بالثورة، والحق بالمُلكية، والحق بالحياة. إلا أنها لم تنعكس في رؤية واحدة يتوافق جميع أعلامها عليها، بل تختلف بين من يطمح إلى السلطة المطلقة (هوبز)، ومن يطمح إلى السلطة المقيّدة (لوك)، ومن يطمح إلى الهيئة العامة والسيادة الشعبية (روسو).

4.1 توماس هوبز

اعتبر هوبز أنّ الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، وأنه كائن أنانيّ يعيش في الطبيعة حالة حرب مستمرة، لا قانون ولا حق ولا عدالة فيها. وفي سبيل تفادي الشروط القاتلة

المحيطة، تعاقد الناس من أجل تسليم حقوقهم إلى سلطة تحكم بينهم، فأنتجوا كيانًا سياسيًّا يسمّى الجمهورية وهو «شخص واحد جعل منه حشدٌ من الناس، بموجب عقود أقرّوها بينهم، صانعَ أفعالهم كلّها على نحو ما يبدو أنه الأنسب لهنائهم»[67].

لقد كان التعاقد باتجاه واحد بأن «يمنح الناس كل قدرتهم وقوتهم لفرد واحد منهم ليحوّل كلّ إرادتهم لإرادة واحدة»[68]. أطلق هوبز على هذه المؤسسة \ الدولة «ليفياثان»، وهي اسم وحش أسطوريّ يرمز إلى السّلطة والسيادة، تكون السُّلطة والسّيادة في الليفياثان مطلقتين، فأي تحديد لهما أمر يناقض أساس فكرة الاستقرار، ومن ثمّ يعيق القدرة على تحقيق الهدف الأساس من الدولة. لقد وضع هوبز النظريّة المؤسّساتيّة الأولى للدولة فجعلها آلة تضبط ذاتها بشكل تلقائيّ، وهي كذلك لأن سيادتها مرتبطة ببنيتها الخاصة[69].

رفض هوبز الفصل بين السلطة السياسيّة والكنيسة

---

67) - صالح مصباح، **فلسفة الحداثة الليبرالية الكلاسيكية من هوبز إلى كانط**، ط1، جداول، بيروت، 2011، ص 85.

68) - م. ن.، ص 86.

69) - م. ن.، ص 83.

الأمـر الـذي كان سـائدًا في العصـور الوسـطى، كـما رفـض مبـدأ فصـل السـلطات الـذي شـكّل أسـاس الديموقراطيـة والليبراليـة، وعمـل عـلى مركزتهـا كلّهـا في الدولـة. لذلـك، يُنظـر إلى هوبـز كأبـرز منظّـري الدولـة التوتاليتاريـة، كليّـة القـدرة، والتـي تتخطّـى كل شرط أخلاقـيّ[70].

4.2 جون لوك

رأى لـوك، مـن ناحيتـه، أنّ الإنسـان عـاش في الطبيعـة حالـة سـلام ومسـاواة وحريـة، وهـو قـادر فطريًّـا عـلى فهـم بداهـة الحقـوق الطبيعيـة: الحـق في الحيـاة، والحريّـة، والملكيّـة. فالأفـراد بإمكانهـم تمييـز هـذه القوانـين وتطبيقهـا، ومعاقبـة كل الذيـن يخرقـون أحكامهـا.

ولأنـه مـن الصعـب تطبيـق الحـقّ الطبيعـيّ كامـلًا، لاسـتحالة أن يكـون الفـرد نفسـه قاضيًـا في قضيتـه، ولاسـتحالة قدرتـه عـلى محاسـبة المسـيئين، تعاقـد النـاس فأنتجـوا هيئـة تشريعيّـة تحفـظ هـذه الحقـوق مـن خـلال تشريـع القوانـين. عـلى أن تقـوم هـذه الهيئـة بتفويـض سـلطة تنفيذيـة تطبّـق مـا اتفـق المشرّعـون عليـه، ويتـمّ تسـليحها لتتمكّـن قانونًـا مـن معاقبـة الذيـن يخرقـون الاتفـاق[71]. مـن هنـا تتأتـى المشروعيّـة،

70) - ك. و. ن. وتكنز، من كتاب «**أعلام الفكر السياسي**»، ص 55.

71) - صالح مصباح، **فلسفة الحداثة الليبرالية الكلاسيكية من هوبز إلى كانط**، ص 176.

إذ يتوجّب على الدولة أن تحقّق مصالح الأفراد وحقوقهم بما يتلاءم مع القانون الطبيعي، وألا تصادر أملاكهم إلا في حالة عقاب أو بالقانون كالضرائب التي يتم استخدامها للخير العام، إلخ، ذلك بأنّ الشّعب يملك «سلطة عليا في إزالة المشرّع أو تغييره، عندما يرى أن هذا المشرّع يعمل ضد الأمانة الموكولة إليه»[72].

لقد توافق الناس على إنتاج المجتمع السياسيّ الذي هو الدولة. فكانت الدولة مؤسّسة اصطناعيّة تعمل على تحقيق مصلحتهم، وتوحدّهم بهدف الرضوخ لسلطة تحافظ على أملاكهم وحريتهم، بخلاف حالة الشتات التي عاشوها في الطبيعة، بل سلطة تجعلهم شعبًا يخضع لقوانين مدنية موحدّة تعكس منظومة سيادة مركزيّة. وكلّ دولة لا تقوم على الاتفاق، بل على القوّة أو السُّلطة الأبويّة أو الحقّ الإلهيّ، هي سلطة غير مشروعة[73].

وأخيرًا، لا تفترض الدولة عند لوك شكلاً محددًا ضروريًّا للحكم، بل تعني أنّ التنظيم أساس المجتمع السياسيّ، أي «الكومنولث» الذي لا يخضع لمجتمع يتجاوزه، ولا لسيادة فوقه، لأن الكومنولث شكل تنظيم يتخطى المدينة اليونانية،

72) - م. ن.، ص 178.

73) - م. ن.، ص 170.

وهـو الشّـكل الأوّل للدولـة الأمّـة التـي تتعـارض تنظيميًـا مـع المـدن والإمبراطوريـات السـابقة[74].

4.3 جان جاك روسو

وفي النظريـة الثالثـة مـن العقـد الاجتماعـي، يـرى روسـو أن الإنسـان عـاش في الحالـة الطبيعيـة سـعادته المثالية، إلا أن سـياق تطـور الأفـراد فـرض عليهـم البحـث عـن طريقـة يحافظـون مـن خلالهـا عـلى اسـتقلاليتهم البدائيّـة، فتعاقـدوا في مـا بينهـم وتحوّلـوا إلى جماعـة تنظّـم أمورهـا، وتـشرّع لنفسـها، وأنتجـوا اتّحـادًا أخلاقيًـا «يُدعـى الدولـة حـين يكـون كامنًـا، ويُدعـى السّـيادة حـين يكـون فاعـلًا، ويُدعـى سـلطة حـين يُنظـر إليـه في علاقتـه مـع بقيـة الوحـدات (الـدول) المماثلـة»[75]. لذلـك، يميّـز روسـو بـين تكويـن الدولـة وتكويـن الحكومـة، فالدولـة تتشـكّل في العقـد الاجتماعـيّ، أمـا الحكومـة فهـي نتيجتـه، وهـي تتخـذ أشـكالًا ثلاثـة: ديموقراطيّـة، أرسـتوقراطية، وملكيّـة، عـلى الرغـم مـن ميـل روسـو إلى الأرسـتقراطية التـي هـي أفضـل أنـواع الحكـم لكنّهـا أسـوأ أنـواع السـيادة[76].

تموضـع روسـو نظريًـا في الوسـط بـين سـلطة هوبـز المطلقـة

74) - م. ن.، ص 166 – 167.

75) - Russell, Bertrand, **History of Western Philosophy**, p 633

76) - برتراند دي جوفينيل، **روسو**، من كتاب «**أعلام الفكر السياسي**»، ص 76.

وسلطة لوك المقيّدة، فوضع نظريّة تراعي كيفية اشتراك الرعايا في السلطة السياسيّة بغية تحوّلهم إلى مواطنين أفراد، وكيفية خضوعهم لقوانين الدولة وأحكامها. حافظ روسو على حقّ الأفراد الطبيعيّ من ناحية، وكوّن اتحادًا سياديًا هو الهيئة العامة المكوَّنة من مجمل الشّعب من ناحية ثانية.

أدّت هذه المعادلة إلى التعبير عن الشعب في قوانين أقرّتها الهيئة العامة وهي تعبّر عن الإرادة العامّة، وعن مصالح الأفراد المشتركين فيها، فأصبح الفرد جزءًا من كلّ يطلق عليه اسم السيادة، وهو فرد حرّ يطيع قوانين الدولة ويطيع نفسه بما أنه أحد الذين شاركوا في وضعها، لذلك لا يعترف روسو إلا بسيادة الشعب، سيادة هيئة المواطنين التي لها وجود فعليّ عند ممارستها السّلطة التشريعيّة[77].

ولأنّ السّلطة التشريعيّة لا قدرة لها على تحويل القوانين إلى أفعال وفرضها على الشّعب، تعهد بهذا الأمر إلى سلطة تنفيذيّة تعمل بهدي الإرادة العامة للمواطنين وتكون وسيطًا بين المواطنين وبين الدولة. وعلى خلفية هذا التعاقد، تصبح السلطة التي بموجبها يُمارس الحكم هي السيادة. ولحظة يتم إقرارها، تكون السلطة التي تتمتع بالسيادة مطلقة،

77) - م. ن.، ص 76.

وهنا يُطرَح أبرز الأسئلة على نظرية روسو: كيف تكون حكومة من هذا النوع ديموقراطيّة في حين أنّ المجتمعات الكبيرة تستدعي تمركزَ السّلطة في أيدي قلة قليلة لكي تكون فعّالة؟

هذه وغيرها من المشكلات وضعت روسو، كمؤسّس للرومانسية، في دائرة الهجوم، بعد أن تمّ تفسيرها كنظريّة أسّست توجهات ديموقراطية مزيّفة، تفتّحت لاحقًا في الحركة النازية(78).

5 – هيغل والنظريّة الكليّة المثاليّة

تختمر فكرة الدولة مع الفيلسوف الألماني فريدريك هيغل على النقيض تمامًا من النظرية التعاقديّة، فهو ينظر إلى الدّولة بوصفها غاية ذاتها، وأنّ هدفها داخلها، كما أنّها تحقّقُ الفكرة الأخلاقية، كما يقول في أصول فلسفة الحقّ.

ينطلق هيغل من التراث الأرسطي الذي يرى أنّ الأفراد يحققون ماهيتهم الانسانيّة في المجتمع السياسيّ الأشمل الذي هو الدولة. كما أنّ الدولة لا تتأسّس من فراغ، بل من العائلة بوصفها الوحدة الاجتماعيّة الأولى. لكنّ الدولة ليست مجرّد أداة هذا التحقّق الفردي، وليست

78) - Russell, Bertrand, **History of Western Philosophy,** p 621

مجـرّد وسـيط يحقّـق الأفـراد فيـه حريّتهـم ومصالحهـم، التـي هـي مهمـة المجتمـع المـدنيّ، بـل هنـاك عوامـل عـدّة تسـقطها هـذه النظـرة الليبراليّـة، عـلى رأسـها عامـل الإرادة العامّـة التـي ترتبـط بأهـداف تتخطـى وتسـمو عـلى مجـرد مجمـوع الأفـراد.

لقـد أخـذ هيغـل كلًّا مـن مفهومَـي الحريّـة والهيئـة العامـة كـما ظهـرا في سـياق نظريـة روسـو عـلى وجـه الخصـوص، وعـرّف الحريـة بوصفهـا الحـقّ في طاعـة الـكل (الهيئـة العامـة)[79]، ووصـل مـن جـرّاء ذلـك إلى القـول إنّ الفـرد يحقّـق حريتـه بتوحيـد إرادتـه الخاصّـة بـالإرادة العامـة، وبجعـل مصالـح الدولـة مصالحـه الخاصـة. والأمـر ليـس مجـرد نـزوع أخلاقـيّ فـرديّ، ذلـك بـأنّ القيـم الإنسـانيّة لا تتحقّـق مـن دون وسـط اجتماعـي تتحـدد علاقـات الأفـراد مـن خلالـه، وهـذا الوسـيط هـو الدولـة. فالدولـة لا تنفصـل عـن الأفـراد وليسـت غريبـة عنهـم، بـل هـي امتدادهـم الطبيعـي، وهـي نتـاج الـروح الإنسـانية، ووجودهـا الموضوعـي الأسـمى.

إنّ خطـوة دمـج الرغبـات الإنسـانية بالعقـل، تحـت الـشروط الـ «أخلاقيـة» للدولـة، تـؤدي إلى تحرير الإنسـان، لأنّ الدولـة تكـون منظّمـة وقويـة عندمـا تتطابـق رغبـات المواطنـين

79) - ibid, p 633

الخاصّة مع رغباتها[80]. وهذا لا يعكس أي نوع من أنواع التناقض، ولا يعني أنّ الإنسان مجرد وسيلة وأن رغباته تسهم في تحقق الروح المطلق، فالإنسان يحقّق رغباته بناءً على المقدّس الذي يحمله في ذاته وهو العقل[81].

لا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يرى هيغل أنّ المضمار الذي يحقّق الإنسانُ الروحَ المطلقَ عبره هو الدولة، فهي من جهة تدمج الكلّيّ بالذاتيّ في قوانينها، ومن ناحية تمثّل الفكرة المقدّسة المتجسّدة على الأرض. لذلك، يؤكّد هيغل أن قمة تحرر الإنسان هي في طاعة القوانين، حيث تختفي الفوارق بين الحريّة والضرورة، وتكون الروح في هذه اللحظة بالذات تطيع ذاتها[82].

إن الروح المطلق التي تتبدى في الدولة، هي الوحدة الأولى وهي التي تؤدي الدور الأبرز في التاريخ البشريّ. فهي الروح القومية المتجسدة والتي يعبّر عنها كل شعب بثقافته التي تشكّل وحدة يتكامل فيها الدين، والفلسفة، والفن، والأخلاق. إنّ تاريخ أيّ شعب ليس إلا آليّة كشف

80) - Hegel, George Wilhelm Friedrich, **The Philosophy of History**, translated by J. Sibree, Dover publication, U. S. A. 1956, p 24

81) - ibid, p 34

82) - ibid, p 38

مـدى إسـهامه الخـاصّ في الحضـارة الإنسـانيّة ككل، ذلـك بـأنّ «الـروح الكامنـة في الأمـة وفي تاريخهـا... هـي التـي صنعـت الدسـاتير في المـاضي وتصنعهـا في الحـاضر». وفي هـذا السـياق يكشـف هيغـل أنّ الـروح تمـر بثـلاث مراحـل، تتشـابه مـع المراحـل التـي رأينهـا مـع ابـن خلـدون: مرحلـة أولى طبيعيّـة شـابّة وتلقائيّـة، عائليّـة بدائيّـة، غـير واعيـة وغـير مدركـة لذاتهـا، هـي الواقـع اللامنتظـم للـروح ولا تكـون موضوعًـا للتاريـخ؛ ومرحلـة ثانيـة يسـيطر عليهـا الانكفـاء والألم وروح غـير مبتكـرة، هـي وعـي شـخصيّ يولـد فيهـا الأنـا؛ ومرحلـة ثالثـة تعـود الـروح فيهـا إلى ذاتهـا في مسـتوى أعـلى فتجسّـد الـرؤى التـي اكتسـبتها خـلال مرحلـة الانكفـاء، لكـن في عـصر جديـد تتوحّـد فيـه الحريـة والسّـلطة والانضبـاط الـذاتي الـذي هـو الدولـة[83]. وقـد جسـدّت المدينـة اليونانيـة المرحلـة الأولى، والسـقراطية والمسـيحيّة المرحلـة الثانيـة، والبروتسـتانتية وروح الأمـة الألمانيـة المرحلـة الثالثـة. لذلـك، يـرى هيغـل أن عقـل الأمـة هـو تحقيـق لعقـل العـالم في إحـدى المراحـل التاريخيـة، كـما وأن كل أمـة يجـب أن تُؤخَـذ عـلى أنهـا فـرد في سـيرورة تحقّـق التاريـخ الكـونيّ[84].

83) - Sabine, George S. Thorson, Thomas L., **A History of Political Theory,** p 573

84) - ibid, p 574

6 – ماركس والنظرية الطبقيّة

انبثقت عن الهيغليّة الكثير من التيّارات الفلسفيّة والسياسيّة، كانت الماركسية أبرزها. فقد حملت الماركسيّة المنهجيّة الديالكتيكية في قراءة التاريخ البشري، لكنها لم تذهب بالاتجاه الروحيّ المثاليّ، بل حدّدت لنفسها مسارًا مختلفًا تشكّل في النظرية الماديّة التاريخيّة، أو ما يعرف بماركس الماركسيّ. من هنا ظهرت الدولة بأشكال مختلفة تبعًا للمراحل التي مرّت الماركسية بها، إلا أنّها كلّها تؤكّد أهميّة الدور الذي تؤديه الدولة في صلب الصراع الاجتماعيّ، وفي صلب المجتمع الرأسماليّ. وقد توصّلت هذه المحاولات إلى نتيجة مفادها أن أربعة تصورات يمكن أن تختصر كامل المشهد. فالدولة في الماركسية هي[85]:

1 – الذراع القمعيّة لدى البرجوازيّة.

2 – أداة في يد الطبقة الحاكمة، تفرض بها سيطرتها وسلطتها وتهيئ شروط استمرارها، إمّا مباشرة من خلال التلاعب بسياسات الدولة، وإمّا بشكل غير مباشر من خلال الضغط عليها.

---

85) – كولن هاي، **نظرية ماركسية للدولة؟**، دراسة من كتاب **الدولة: نظريات وقضايا**، تحرير كولن هاي – مايكل ليستر – ديفيد مارش، ترجمة امين الأيوبي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص 119 - 122

3 - «رأسماليّة جمعيّة مثاليّة»، حسبما يشير فريدريك إنجلس الذي يرى أنها «ماكينة رأسمالية». هي دولة الرأسماليين التي تجسّد «رأس المال الوطني الكلي»، وهذا الرأسمال لا يستطيع إعادة إنتاج نفسه ولا يستطيع إنتاج شروط إنتاج نفسه، بل تعتمد شروط استمرار بنيته الاجتماعيّة على أنواع من التدخلات ليس من صالح رأس مال معيّن القيام بها، مع أنّها في صالح رأس المال ككل. ومن ثمّ، ينبغي لكيانٍ خارجيّ التدخل لإحداث هذه المهمة، وهذا الكيان هو الدولة.

4 - الدولة تماسك في التكوين الاجتماعي، ولكي لا تُستنزَف الطبقات الاجتماعية في صراع عقيم بسبب تضارب المصالح يرى انجلس أنه «يلزم وجود سلطة تعلو المجتمع ظاهريًا لتتوسّط في الصراع وتبقيه ضمن أطر النظام، هذه السّلطة التي تنبثق من المجتمع، لكنّها تضع نفسها فوقه وتزداد غربة عنه، هي الدولة».

تؤدي الدولة المهام التي لا تستطيع الطبقة الحاكمة تأديتها، على الرغم من كونها مؤسّسة منفصلة عن الطبقة الحاكمة، أو على مسافة منها. بسبب هذا تظهر الدولة بوصفها فوق المجتمع، وتمارس مهامها في السيطرة عليه،

أمّـا حـين تتماهـى مـع المجتمـع تفقـد وظيفتهـا، إذ لـن يعـود هنـاك طبقـة بحاجـة للإخضـاع. وفي هـذه اللحظـة تكـون الدولـة قـد هيمنـت عـلى وسـائل الإنتـاج، وبـدأت في طـور الاضمحـلال بعـد أن فقـدت وظيفتهـا في العلاقـات والمجـالات الاجتماعيـة التـي نشـأت مـن أجلهـا[86].

يمكـن إيجـاز رأي الماركسـية في الدولـة، ماهويًـا ووظيفيًـا، بوصفهـا أداة قمـع طبقيّـة تُسـتخدم لهيمنـة طبقـة حاكمـة عـلى الطبقـات الأخـرى في المجتمـع. أو كـما يقـول ديفيـد هـارفي، إنها «نظـام سـلطة قمعيـة يحتكـر العنـف الرسـميّ»، وتقـوم الطبقـة الحاكمـة مـن خلالـه بفـرض إرادتهـا وسـلطتها السياسـيّة عـلى «حـالات الاندفـاع الفوضـوي، والتغـيّر... التـي تنـزع الحداثـة الرأسـمالية نحوهـا باسـتمرار»، مـن خـلال أدوات وطـرق مختلفـة. إن الدولـة «سـلطة عـلى أرض معينـة، وتكافـح لتأكيـد سـلطتها في الحـدود تلـك عـلى دورة رأس المـال المفتوحـة وتدفّقه وحركتـه. وهـي تنافـس داخـل حدودهـا قـوة المجموعـات والأفـراد ونفوذهـم الواسـع، والتغيـير الاجتماعـيّ السريـع، وكل الاضطـراب المرتبـط عمومًـا بـدورة رأس المـال»[87].

---

86) - **الدولة**، إعداد وترجمة محمد الهلالي وعزيز لزرق، ص 67

87) - هـارفي، ديفيـد، **حالـة مـا بعـد الحداثـة «بحـث في أصـول التغيـير الثقـافي»**، ترجمـة محمـد شـيا، ط1، المنظمـة العربيـة للترجمـة، بـيروت، 2005، ص 139

لذلك يتظهّر الموقف الماركسي من الدولة بشكله الراديكالي، الذي يحدده ماركس بالقول «ينظرون إلى مصدر الشر ليس في طبيعة الدولة، بل في شكل محدد منها، ويعتبرون أنهم بتغيير هذا الشكل سيقومون بالقضاء على مكمن الشرور»(88).

7 – ماكس فيبر والبيروقراطية

يتموضع ماكس فيبر على النقيض من تموضع ماركس تمامًا، فهو يعمل على تحقيق خلاصة النظريّة البرجوازية للدولة الحديثة، وذلك وفق اعتبارات ثلاثة: هي العقلانية وقد تجسدت في مؤسسة، هي المالك الحصري لوسائل العنف، وهي مؤسّسة تقوم على القانون وعلى شرعيّة تختلف بالشكل والمضمون عمّا ساد في الدولتين القديمة والوسيطة، فيعرّفها بوصفها «تجمّع للسلطة ذات الطابع المؤسّساتي، حاولت احتكار استعمال العنف الماديّ الشّرعيّ... في مجال ترابيّ معين، كوسيلة للسيطرة. ولتحقيق هذا الهدف، عملت على جعل الوسائل المادية للتسيير في قبضة أيدي القادة. وهو ما يعني أنها انتزعت كل الصلاحيات من الموظفين الذين كانوا يملكون في الماضي-

88) - Marx, Karl, **Selected writings in sociology and political philosophy**, 1976, Bottomore and Rubel, Penguin books, Great Britain, p 222

وفـق مبـدأ تعـدد الـدول - حقّهـم الخـاص، وحلـت محلهـم، حتـى في أعـلى هـرم السـلطة»[89]، فـما يميـز الدولـة عنـد فيـبر هـو احتـكار العنـف، وحـصره بيـد أجهزتهـا ومنعـه عـن كل الآخريـن.

إلا أنّ انعـكاس العقلانيـة عـلى كيفيـة تحقيـق غايـات السياسـة بوصفهـا الهيمنـة المنظّمـة مـن شـخص أو جماعـة عـلى بقيـة النـاس، يحتّـم البحـث عـن القـدرة عـلى الفعـل. وللإجابـة عـن ذلـك، يقسّـم فيـبر الهيمنـة ووسـائلها ومشروعيتهـا إلى ثلاثـة أشـكال[90]:

1-الهيمنـة التقليديـة القائمـة عـلى تقديـس التقاليـد واعتبارهـا صالحـة في كلّ زمـان. يمتلـك السـلطة فيهـا السـيّد وليـس الرئيـس، ويعمـل فيهـا جهـاز إداري يسـمى خدمًـا، يقدّمـون الطاعـة للأشـخاص وليـس للقوانـين، ولا يحكمهـا أي معيـار إلا علاقـات القرابـة، وليـس هنـاك أي معيـار للكفـاءة أو للقانـون في التوظيـف لأن المناصـب تُمنـح عطفًـا وامتيـازًا لا اسـتحقاقًا، إنهـا هيمنـة تقـوم عـلى شـخصانيّة العلاقـات.

89) - **الدولة**، إعداد وترجمة محمد الهلالي وعزيز لزرق، ص 32

90) - عبـد المنعـم الشـقيري، **العقلنـة عنـد ماكـس فيـبر**، ط1، المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، بـيروت، 2021، ص 294 - 301

2-الكاريزميّة التي تنبني السّلطة فيها على خصائص القداسة والبطولة عند شخص ما، ويوصل إليها الفعل العاطفيّ الوجدانيّ. إنّ مصدرَ الكاريزما صفاتٌ خارقة فوق طبيعية تعني أنّ الشخص مسخّرٌ من الله. ترتبط المشروعية في الكاريزميّة بالثقة بالزعيم والانقياد له بوصفه مخلّص الأمة وراعيها. يقوم الجهاز الإداري في الكاريزميّة على المؤهلات الشخصانية والقدرات التأثيرية، وليس على التخصص والمعرفة والكفاءة، كما لا يتم التخطيط فيها لأي هدف، بل كلّ ما يُمارس يخضع لإلهام الزعيم. إنّ كيفية اتخاذ القرار لا ترتبط بالقانون ولا بأي تراتبية، بل بمصلحة الزعيم والسُّلطة الإلهيّة الممنوحة له..

3-الهيمنة العقلانية وتستند شرعيًا إلى القانون، وتنعكس في سلوك عقلانيّ يرتبط بالبحث في القيم وفي الغايات. يختلف الإطار الشرعيّ هنا عن الهيمنتين السابقتين سواء لناحية اللاعقلانيّة أو الشخصانيّة والوجدانيّة. يقوم النمط هنا على العقلانيّة وعلى شرعية القادة، وعلى القانون الذي هو نسق ونظام مغلق من القواعد التي تقرّرت عن وعي وقصد، ويطبّق بالترافق مع المراقبة العقلانية للمصالح. يطبّق القانون بإكراه مادي ونفسي، ويُقابَل

بالعقاب في حال الانحراف عنه. في هذه السلطة لا مجال للقرابة، لأن الطاعة لا ترتبط بالأشخاص والولاء ليس للأعراف والتقاليد، بل الجميع يخضع للقوانين المجردة التي يقوم بتطبيقها موظفون مؤهلون لا يملكون مناصبهم ولا وسائل الإدارة، بل يحميهم القانون خلال تأدية مهامهم التنظيميّة سواء بالملفّات أو القرارات، أو المذكرات المكتوبة وليس بتلك الشفاهية. إن القواعد التي تضبط مهام الوظائف العمومية وتشكّل سلطة المؤسّسة، هي: الإتقان، الواجبات الموضوعية، الزجر.

أضحت الدولة الحديثة، بحسب فيبر، مؤسسة تعكس مظهر العقلنة السّياسيّ، إذ يمكن اختصارها بأنها نتيجة نزع السّحر عن العلاقات الاجتماعيّة[91]، حيث ينتهي طابع العلاقة بين الناس عن أن يكون شخصيًا عبر الإكراه والعنف، ليصبح قانونيًا. أدّى نزع الطابع السحري عن الدولة إلى نزوع سلطويّ دنيويّ بعيد من الأساطير والشخصيات الخارقة والقوى فوق طبيعية، بقدر ما أضحت السلطة مفتوحة أمام كل الأفراد شرط أن يتمتعوا بالكفاءة. كما أنّها حررت الوظيفة العامة من

91) - م. ن.، ص 302

الطابع الشخصاني، وجسّدت الموظفين بوصفهم القوّة الماديّة للدولة التي تحرّرت من ارتباطها بالغايات الأخلاقيّة لترتبط بالهيمنة التي هي الغاية السياسية الوحيدة[92].

تحوّلت مفاهيم الشرعية والقانون الحديثة لتصبح عناصر عقلانيّة غير ماديّة بحسب فيبر، في حين تحولت الدولة لتصبح البعد المادي في العقلنة لأنها البنية والتجّمع السياسي الذي نجح في احتكار الإكراه الماديّ، بالإضافة إلى العناصر الأخرى من القانون إلى تخصّص السلطتين التشريعية والتنفيذية، إلى الأمن والتربية والتعليم والصحة.

د - العولمة ومسار الدولة الأمة

بعد ان اكتملت أبرز مفاصل الدولة في الحداثة، وبعد أن شهدنا الانتقال بين أبرز النظريات التي حاولت البحث في مصدر الدولة، وأصلها، وفي انطباقها وآليات تحقيقها، وفي السلطة والسيادة التي هي مرادفات خاصة بها، خصوصًا في الدولة الأمة، نصل إلى العصر الحالي، أو عصر العولمة و«ما بعد الحداثة»، فنركّز جلّ اهتمامنا على سياق الدولة في العولمة، مع المرور على أبرز مفاصل نظرية التحوّل.

شهدت الدولة في القرن العشرين صراعات مختلفة،

92) - م. ن.، ص 306

فيها وعليها، ترتّبت عليها نتائج وآثار مباشرة على مستوى الاجتماع السياسي، وعلى مستويات السّلطة والسيادة والحدود الجغرافيّة، وعلى مستوى مفهوم الشعب، خصوصًا بعد عصر العولمة وانفتاح العالم على بعضه، وما رافقه من انهيار إمكانيّة السّيطرة على الأسواق، والسيطرة على تبادل المعلومات، وعلى المكان، وعلى الزمان، بسبب التقدم الثوري للاتصالات. أدّت كل هذه المؤثّرات إلى تبدّل في طبيعة أركان الدولة، وصولًا إلى قراءات أكثر راديكالية ترى أنّ الدولة نفسها انتهت، وقد ظهر ذلك وهيمن على الروح الثقافية والسياسية، وتم التعبير عنه عبر طرح أسئلة على منوال: هل لاتزال الدولة وحدة التحليل والضبط الأساسية في الاجتماع السياسيّ؟

أثناء الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، والبحث في الدولة، وفي تحولاتها خلال عصر العولمة، وما رافقه من تبدّلات جوهرية، تشكّلت مقاربات حول الدولة أبرزها[93]:

- العولمة الفائقة: رأى أصحاب هذا الرأي أن العولمة قلّصت العالم مكانيًا لدرجة أنه يمكن الكلام الآن عن «نهاية

93) - ديفيد مارش، ونيكولا ج. سميث، ونيكولا هوثي، **العولمة والدولة**، دراسة من كتاب **الدولة: نظريات وقضايا**، ص 316 - 323

الجغرافيا». فبعد هيمنة الدولة القوميّة على الاقتصاد العالمي، ينحو العالم اليوم إلى التحرر من الحدود والقيود، ونشهد ذلك في عمليات تبادل البضائع، ورؤوس الأموال، والمعلومات... من دون عوائق، ما يُضعف دور الحكومة الوطنيّة، لا سيّما أنّ سهولة التنقّل وسرعته سمحت للشركات باتخاذ خيارات عدة تتعلّق بحرية التمركّز في مناطق تفرض عليها تكاليف أقل، فأُجبِرَت الحكومات على تخفيض الضرائب، والكفّ عن محاولة التدخل في السوق الحرّة، وتقلّص قدرتها على «تمويل السلع العامة مثل الصحة والتعليم... إلخ»، وذلكم ما وضعه بعض الباحثين في سياق «نهاية الدولة القومية».

- التشكيكية: ترى بعض الطروحات الأخرى أنّ العالم لم يتبدّل على النحو الذي ذهبت العولمة الفائقة إليه، فالاقتصاد

العالميّ اليوم أقل انفتاحًا من السابق. يترافق هذا القول مع استنتاج المشكّكين أنّ مزاعم انحسار الدولة القومية واهية وسابقة لأوانها، خصوصًا بعد متابعة مؤشر نمو الحكومات عقب الحرب العالمية الثانية، والتي بلغت نفقاتها أرقامًا خيالية عن تلك التي كانت تنفقها من قبل.

- العولمة المعقدة: من ناحية ثالثة، يرى بعض الباحثين أنّ العولمة مشروع غير ناجز، وعلى الرغم من أنّ العالم اليوم يختلف عن السابق لناحية طبيعة التكامل بين الدول، لكنّه لا يتعولم على النحو الذي أشارت العولمة الفائقة إليه. لقد أدّت التغييرات التي طالت المستويات السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة إلى ازدياد الوعي بأننا نعيش في عالم أوسع. لكن العولمة لم تقوّض الدولة القومية بل عدّلت دورها، إذ «يجري إعادة تحديد وضع

الدولة في سياق نظام سياسي اقتصادي متعدد المراكز، حدوده الوطنية أكثر مسامية مما في الماضي»، بعد أن تقسّمت سلطة الدولة على المنظمات الدولية، وجماعات الضغط المحلية، والجهات الفاعلة في الأسواق كالشركات المتعددة الجنسيات، وقد أدّى انتقال السلطة من الدول إلى الأسواق إلى إعادة المنافسة بين الدول، لا سيّما أنّه فرض على الحكومات إعطاء الأولويّة للمنافسة الاقتصادية على حساب الاجتماعيّة.

- المؤسساتية الجديدة: يرى أصحاب هذا الطرح أن الدولة تعمل على مواجهة الضغوطات من خلال بيئات مؤسساتية محلية مختلفة تسمح لها باستعادة تمكين نفسها. فالعولمة تمكِّن الدولة القومية ولا تقيّدها، وبسببها واصلت الدول الديموقراطية الاجتماعية النمو.

لا شكّ في أن العولمة غيّرت شبكات التواصل

الاقتصادي للدول وأضعفت الاقتصادات الوطنية. كما أسهمت شبكات التكامل الاقتصاديّ والسياسيّ الأوروبيّ في تحدي المفاهيم التقليدية للدولة والمواطنة، وفي طرح أسئلة جديدة، ووضع تعديلات جوهرية على مفاهيم الهويّة والجماعة، كما أثّرت بشكل كبير في السلطة والسيادة، لا سيما بعد الاعتداء على برجي التجارة العالميين في 11 أيلول 2011 وما فرضه من أفكار وإجراءات تتعلق بدور الدول في الحماية والعنف والصراع[94].

1 - تحوّل الدولة

تتناقض بعض القراءات مع الجوّ النظريّ السائد، سواء القائل بانكفاء الدولة أو الذي يؤكّد مركزيّتها، حيث ترى أنّ الدولة في طور التحوّل، أي إنّ خسارة الدولة بعض سيادتها وقوتها في مكان قابله كسب في أمكنة أخرى. وعلى الرغم من عدم مطابقتها شكل الدولة القومية وأنموذج عصر العولمة و«مابعد البنيوية»، إلا أنّه يمكن أن نستنبط أشكالًا جديدة للدولة المتحوِّلة «مابعد الوطنيّة» و«مابعد الصناعيّة» و«مابعد السياديّة»، أشكالًا تؤكّد أن الدولة لم تضمحل، بل في تطور وتكوّن جديدين مختلفين عن

94) - غيورغ سورنسن، **تحوّل الدولة**، دراسة من كتاب **الدولة: نظريات وقضايا**، ص 347

السابق.

تنعكس هذه التحولات في بنية الدولة، ويتكثّف ذلك في الاقتصاد العالميّ، وفي آليات الإنتاج والتوزيع والتمويل والإدارة، خصوصًا عند ملاحظة أنّ الاقتصادات أخذت تترابط بأشكال أكثر عمقًا وتكاملًا مع العولمة. وهو ما يؤكّد أنّ دور الدولة لم ينكفئ بقدر ما شهد تحولات جوهرية، سواءً بالابتعاد عن الإدارة الاقتصاديّة المباشرة والاكتفاء بالإجراءات التنظيمية؛ أو في تقسيم السلطة إلى وكالات حكوميّة وأهليةّ متنوعة تتفاعل كل منها مع مجموعة من الشركات الخاصة والمنظمات، وتنشط في شبكات الاتصال بهدف استكمال الترتيبات المعتمدة على السّوق والحكومة[95]. والأمر ينعكس في التقريب بين السوق والدولة لناحية تحوّلها إلى كيان منتشر في شبكات معقّدة، كيان يملك أشكالًا مختلفة، ويؤدي إلى تحرير الدولة من دورها المركزي السابق لناحية رعاية مشاريع اقتصادية واجتماعية، كما يحرّرها من دورها في وضع التشريعات.

لقد زادت العولمة الحاجة إلى تعزيز الاتصال بين الدول بسبب تأثّرها بالحوادث خارج أراضيها، فأثمر ذلك تعاونًا

95) - م. ن. ص 352

سياسيًّا عابرًا للحدود، سواء مع المنظمات غير الحكومية أو مع المنظمات الدولية، أو بين الحكومات بسبب ازدياد الحاجة الى التواصل بين الوزارات. كرّس الأمر نمطًا جديدًا من الحوكمة الدوليّة المتخطية عمل الحكومات المحليّة التقليدي، وأدّى أيضًا إلى توسّع العلاقات العابرة للحدود على المستويات الفرديّة، والجماعاتيّة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكوميّة[96].

لذلك، لم يعد يكفي الدّول أن تُمارس الحكم ضمن حدودها، فالكلام يتكثّف حول تبلور نظام عالميّ يختلف العمل فيه عن عمل الحكومات الوطنية السابقة، كونه يشهد ازديادًا في التشابك بين الحكومات والمنظمات الدولية، حيث تتعهد الحكومات بمزيد من الالتزامات مقارنةً بالسابق، وعدم الاكتفاء بآليات سيطرة وتنظيم دولتيّة وحسب. إن أبلغ تعبير عن ذلك يمكن معاينته في الاتحاد الأوروبي، حيث يتضمّن حوكمة عابرة لحدود الدول، حوكمة تتعزّز فيها سلطة استثنائيّة تخوّل مؤسسات الاتحاد كتابة قواعد للدول الأعضاء في مختلف المجالات، فتتموضع سلطة هذه المؤسسات فوق سلطة الدول نفسها[97].

96) - م. ن.، ص 354

97) - م. ن.، ص 355

يقلّل هذا الأمر من أثر الدولة بحسب بعض القراءات، لأن التعاون يتطلّب ويتضمّن عناصر تتجاوز حدود الدولة الوطنيّة، وتؤثّر في سيادتها، وتضعف سلطتها. في حين تُقلّل بعض القراءات الأخرى من خطر كلّ هذا على مركزية الدولة وسيطرتها، لا سيما أنّ نواحي التعاون بين الدول تبقى تقليدية، كما وأن الضغط الذي تمارسه يبقى على حاله. فالدولة مازالت المؤسسة الممسكة بزمام الأمور، ناهيك بأنّ التعاون يعزّز من سلطتها لأنه يمنحها قدرات ما كانت تملكها في السابق.

ينقسم مفهوم تحوّل الدولة إلى مستويين عندما يصل إلى البحث في الجماعة أو الناس أو المواطنين. يتعلّق الأول بأثر التحول القانونيّ والسياسيّ في جماعة المواطنة ، في حين يتعلّق الثاني بجماعة الانتماء الوجدانيّ. لقد أدّت العولمة إلى تحويل مفهوم الحقوق المدنية بعد أن كانت حكرًا على الدولة، حيث سادت شرعة دولية لحقوق الإنسان من ناحية، وأنتجت السياقات والكيانات الإقليمية حقوقًا مشتركة للمواطنين من ناحية ثانية. في هذا السياق، أنتج الاتحاد الأوروبي شبكة حقوق مدنية يتمتّع الأفراد المقيمون في دول الاتحاد بها، سواء من المواطنين، أو من العمال الأجانب

الوافدين إليها الذين يتمتعون بحقوق التصويت والترشح في الانتخابات المحلية بالإضافة إلى بعض الحقوق السياسية. وقد تحوّلت المواطنة تحت سطوة شرعة حقوق الإنسان إلى «عضوية مابعد وطنية»، وقد رتّب الأمر آثارًا مباشرة على المفهوم القومي للمواطنة، لأن الترابط الهوياتي والوطني والثقافي واللغوي... يواجه اليوم تحديات استثنائية، بعد أن أصبحت المعايير العالمية تتخطّى المنطلقات القومية. وقد أثّر كل هذا على مستوى الانتماء الوجدانيّ والعاطفيّ للوطن، لا سيما عندما أصبحت مسألة الهوية والانتماء مسألة فوق وطنية، وأكثر ارتباطًا بالخيار الذي يتخذه الفرد، وبنشاطه، وليس بانتمائه الضمني من جرّاء الولادة والوراثة.

أسّس كل ذلك لردة فعل وصلت إلى حد إنشاء مجموعات مقاومة مكوّنة من حركات دينيّة واثنية، حاولت المحافظة على التعريفات الحصرية للهوية. حاولت هذه الحركات مواجهة أثر العولمة السلبي فوق الوطني إما بلبوس قومية، وإما بلبوس انفصالية، وهو ما نشاهده اليوم من عودة قويّة للطروحات القومية والفاشية والعنصرية في غير مكان.

2 – الطروحات «مابعد البنيوية»

بحثت نظرية التحول في كيفية تبدّل مداميك الدولة، جغرافيًا واقتصاديًا وعلى المستويين الشعب والسيادي. إلا أن الطروحات «مابعد البنيوية»، خصوصًا مع ميشيل فوكو، قاربت الدولة من منطلقات مختلفة عن مقاربات الحداثة، خصوصًا في موضوع السلطة. فبالنسبة إلى فوكو، إن اختزال السلطة بالدولة هو خطأ كبير، فهو لا يماهي بين الدولة والسلطة بقدر ما يهتم بالسلطة باعتبارها قوة موزّعة في كلّ مفاصل المجتمع ومؤسساته من خلال فرض سلوكيات معينة. لذلك، ينظر فوكو إلى الدولة والحكومة على أنها سلسلة شبكات سلطوية تستثمر الجسم والأسرة والتكنولوجيا[98]. كما يرى فوكو أن الدولة مجرد مؤسّسة من المؤسسات التي يُمارَس الحكم بواسطتها، ويرفض أن تكون لها وظيفة يمكن النظر في كافة أفعالها من خلالها، فإما استطاعت تحقيقها وإما أنها أخفقت عن ذلك. لذلك، ليست الدولة إلا خطاب لصوغ آليات الحكم، كما وأنها مجرد تمظهر مؤسساتيّ موقت للصور العقلانية[99].

98) - ألن فينلايسون، وجيمس مارتن، **مابعد البنيوية**، دراسة من كتاب **الدولة: نظريات وقضايا**، ص 304 - 305

99) - م. ن.، ص 309

ليست الدولة وفق تيار «مابعد البنيوية» إلا حصيلة نشاط سياسيّ تنتجه وينتجها، ما يؤدي إلى ظهورها بوصفها «مجموعة ممارسات وليست شيئًا». ولكي نفهم الدولة، ينبغي التفكير في مجموع العناصر التي تتشكّل بواسطتها، والعمل على إظهار المؤشرّات التي تحدد الشرعية. فمن شبه المستحيل تحديد النشاطية بوصفها نتيجةَ تقليدٍ أو سلطة واحدة، بل هي مسألة متعدّدة مرتبطة بمجموعة متغيرات ومؤثرات عالميّة وثقافيّة وسياسيّة واقتصاديّة[100].

تنتج طروحات «مابعد البنيوية» أفكارًا مثل «استحالة المجتمع» لأنها تنظر إلى المجتمع أيضًا بوصفه فعاليّة ونشاطيّة. فهي تستبعد مصطلح المجتمع وتضع مكانه مصطلح الاجتماعي، لأنّ المجتمع ليس كيانًا مغلقًا ومكتملًا وموحدًا، بل هو غير مركزي، بالإضافة إلى أنه عملية مستمرة البناء في محاولة إيجاد نقطة مرجعية مهيمنة تستطيع أن تجذب وتبلور مجموعة عناصر في نسق. وعلى المنوال ذاته، يرى ممثلو هذه النظرية أن الدولة مجموع معقد من الصور العقلانيّة المستقلة التي تشكّلت استطراديًا، سواء أكانت صور القوانين، أم السيادة، أم المعلومات، أم

100) - م. ن.، ص 287

المعـارف، أم التواصـل... الـخ، مـا يسـمح بإعـادة التفكـير بالطـرق المتنوعـة التـي تحـدد المركـز في قلـب كل دولـة قبـل إعـادة التفكـير في تركيـب هـذه المكونـات. إن الدولـة بالنسـبة إلى «مابعـد البنيويـين» لا تحـوي أي عنـصر توحيـديّ لازم، بـل هـي في سـيرورة مسـتمرة تكـون أجهزتهـا عرضـة لصراعـات وتفـكّكات مختلفـة، وهـي ليسـت مؤسّسـة ولا مجموعـة مؤسسـات مترابطـة بقـدر مـا هـي نتيجـة ممارسـات وأفعـال متعـدّدة المصـادر. تبقـى الدولـة في هـذه النظريـة مسـاحة لممارسـة الصراعـات التـي تُنتجهـا وتُتنَج عبرهـا، فهـي مـشروع مسـتمرّ يهـدف إلى الهيمنـة عـلى تعدديـة الأجهـزة[101].

تعمـل «مابعـد البنيويـة» على وضـع مقاربـة بنائيـة للعلاقات الدوليـة، مـن خـلال صـوغ مفاهيـم السـيادة داخليًـا وخارجيًـا، وعـبر الاعـتراف المتبـادل مـع بقيـة الـدول بهويـة جامعة.

101) - م. ن.، ص 299

خاتمة:

حاولنا المرور على أبرز المفاتيح التي يمكن أن تساعد في فتح جميع الأبواب أمام أي قراءة ممكنة ومتعمقة للدولة، ولا نزعم بأي شكل من الأشكال أن هذا البحث يمكن أن يختصر السياق بأكمله. إنّ الإحاطة بالمفاهيم الاجتماعيّة والإنسانيّة، وبالمؤسسات، خصوصًا مؤسسة كالدولة، تحتاج إلى إمكانات بعضها ممكن لكن أكثرها غير ممكن.

إن التطور المستمّر لمؤسسة الدولة، جعل منها مشروعًا غير ناجز، تمامًا كما شاهدنا، لذلك يستمر الكلام فيها وعليها بشكل مستمر ومتشعّب ومفتوح على احتمالات وقراءات جديدة، ويمكن أن يتوسع ليغطي جوانب جديدة باستمرار، هذا من ناحية. كما وأن التطور المستمر للمجتمع، ولآليات تنظيمه لنفسه، من الممكن أن يفرض سياقات جديدة للدولة، كما أنّه من الممكن أن يفرض مؤسسات جديدة تختلف تمامًا عن الدولة، لا سيما مع استمرار التناقض الداخلي للدولة من جهة، أو استمرار تناقضها مع الحاجات الأساسية التكاملية للشعوب من جهة ثانية.

ويمكن تلخيص أبرز الفوارق على مستوى الدولة بين

تياري الحداثة ومابعدها، أو دولة التحول، بالآتي[102]:

- الدولة الحديثة: نظام مركّب وحكم ديموقراطي، يحوي مؤسّسات إدارية وعسكرية وبوليسية مفوّضة قانونيًا باحتكار العنف واستخدام القوة على أرض محددة. تحوي شعبًا له حقوق اجتماعيّة واقتصادية وسياسية، كما وأن فيها مواطنين يرتبطون جماعيًا عبر اللغة والثقافة والتاريخ... إلخ. أما اقتصاديًا، فلها اقتصاد وطنيّ منفصل، يحاول الاكتفاء بذاته، وله قدرات وإمكانيات إعادة إنتاج نفسه.
- دولة «مابعد الحداثة»: نظامها حوكميّ وله مستويات عدة تنعكس في شبكات مترابطة، وهي في سياق عابر للوطنيّ والدوليّ والحكوميّ التقليديّ. على مستوى المواطنين، يتمثّل التحول في الدولة بمستويات عابرة للوطنية التقليدية، وتحكمه ولاءات جمعيّة تبتعد عن الدولة. أمّا

102) - م. ن.، ص 371

اقتصاديًّا، فتتبدى تحولات الدولة في بذور التكامل العميق التي تحملها، والتي تتخطّى مستوى العلاقات السطحيّة مع غيرها من الدول، ذلك بأنّ الجزء الأكبر من النشاط الاقتصاديّ يتصل اليوم بشبكات عابرة للحدود جعلت الاقتصاد الوطنيّ أقل اكتفاء من السابق.

أما وقد حاولنا استعراض ما يمكن استعراضه، ننهي البحث في الدولة في إطلالة على النظام العالمي الجديد، أو امبراطورية العولمة الجديدة، الذي وصفته طروحات «مابعد الحداثية»، و«مابعد القومية»، و«مابعد الامبرياليّة»، فنضيف آليات التبدّل التي طالت مفهوم الدولة وبنيتها ووظيفتها في نظام يتخطّى جميع الحدود والحواجز التقليدية، ويتخطى وظيفة الأمم المتحدة، ويتجاوز الاستعمار والقوميات المغلقة، ويتجاوز مفهوم مركزية السلطة.

إنّ امبراطورية العولمة اليوم تضاهي الإمبراطوريّة الرومانيّة السابقة، وهي تحاول إحاطة العالم بأكمله بسبب قدرتها المستمرّة على التوسّع، فهي نتيجة تلقيح نظريّتين حديثتين، هما[103]:

103) - م. ن.، ص 29 - 30

أولًا: على منوال توماس هوبز، إذ كانت تسعى إلى تأسيس سلطة فوق دولتيّة وفوق قوميّة، تنقل بموجبها «حق السيادة» بهدف تأسيس «الكيان السيادي فوق القوميّ» عبر اتفاقات تعاقدية تستند إلى «اندماج كيانات دول موجودة سابقًا».

ثانيًا: على منوال جون لوك، وما أن يتم هذا الانتقال حتى «تنبثق شبكات قوى مضادة بديلة وفعّالة دستوريًا لتعارض و\أو تدعم الشخصية الجديدة للسلطة». صحيح أنّ تصوّر القوّة الدوليّة الإمبراطوريّة ما زال قائمًا وفاقًا لمنطلقات الحداثة وصيغها، إلا أنّ الأمر في حقيقته يتخطى ذلك، لأنّ «السيادة الإمبراطورية تشكّل انقلابًا في الصيغة، فالنظريات القديمة والكلاسيكية لا تعرف مقدار العنف الذي تخلّفه الإمبراطورية.

لقد فرضت الإمبراطورية، والتي هي بمثابة «جوقة عالميّة بقيادة مايسترو واحد»، سلطة أحاديّة تحمي «السلم الاجتماعيّ وتنتج حقائقها الأخلاقيّة»، وهي تقوم بما عليها لتحقيق ذلك، من خلال خوض الحروب العادلة أو عبر سحق المتمرّدين داخليًا[104]، ويتميّز مفهومها بأنه يعني[105]:

104) - م. ن.، ص 33

105) - م. ن.، ص 16

- غيـاب الحـدود، فالحكـم الامبراطـوري لا يعـرف الحـدود، بـل إنّ مفهـوم الإمبراطوريـة يفـترض نظامًـا يقـوم باحتضـان الكليّـة المكانيّـة، ويشـمل الحـق بوضـع نظـامٍ كـونيٍ جديـدٍ يتضمـن كل مـا يعتـبره حضـارة.
- نظـام يسـتحضر المـاضي والمسـتقبل، ويوقـف التاريخ ويثبـت الأحـوال، ويقـدّم نفسـه بوصفـه مسـتمرًا ودائمًـا وضروريًّـا وليـس مجـرّد مرحلـة عابـرة مـن مراحـل التاريـخ، بـل هـو نهايـة التاريـخ[106].
- تزعـم الإمبراطوريـة إنهـا تحـاول تحقيـق السِّـلم الاجتماعـيّ وحمايتـه، وتذهـب باتجـاه التحكّـم بالطبيعـة البشريـة نفسـها. فهـي لا تكتفـي بـإدارة إقليـم محـدّد، بـل تعمـل عـلى خلـق العـالم الـذي تريـده.
- عـلى الرغـم مـن الحـروب المسـتمرة التـي تشـنها، والدمـاء التـي تسـيل بسـببها، إلا أنّ الإمبراطوريـة تكـرس حروبهـا لسـلام شـامل ودائـم خـارج إطـار التاريـخ.

106) - م. ن.، ص 34

أول ما تتجاوزه الإمبراطورية هو الأمم المتحدة والدولة والحق القوميّ، فتطرح مفهومًا قوامه حقٌّ «مافوق قوميّ» و«مابعد حداثوي»، لا سيما بعد أن آلت فكرة النظام الدولي الحداثوي إلى حربين عالميتين كانتا خلاصة الأزمات التي نشأت منذ معاهدة «وستفاليا». فبعد أن كان الدولة القومية الأساس الذي يقوم عليه النظام الامبرياليّ، بما يعنيه من تمدد السيطرة خلف حدود الدولة اقتصاديًّا وسياسيًّا وماليًّا، وبعد أن ظهرت عدم قدرة السيادة القومية على ضبط حدودها، بدأت دلالات تشكُّل الإمبراطورية الجديدة. ذلك لأن السّيادة (السُّلطة) لا تتدهور لتترك مجالها في الفراغ، بل إنّ تدهور سيادة الدولة القومية لا يعني أن السّيادة بحد ذاتها قد تدهورت، بقدر ما يعني أنّ التحوّل السياسي أخذ اشكالًا جديدة فوق قومية، وهذا الشكل العالمي الجديد هو الإمبراطورية الجديدة. لقد كانت الدولة القومية أساسَ النظام الامبريالي، غير أن الإمبراطورية تعني شيئًا جديدًا مختلفًا تمامًا، فهي غسق السيادة الحديثة، لأنها لا تبغي مركزًا إقليميًا للسلطة، بل أداة حكم لا مركزيّة ولا إقليميّة[107].

107) - م. ن.، ص 12 - 13

تظهر الإمبراطورية اليوم بوصفها «المركز الذي يدعم عولمة شبكات الإنتاج، ويرمي بشباكه الواسعة سعيًا منه للإحاطة بجميع علاقات السلطة والقوة في النظام العالمي - ويقوم في الوقت نفسه، بنشر قوة بوليسية جبارة ضد البرابرة الجدد، والعبيد المتمرّدين الذين يهددون نظامه»[108]. فهي تأخذ على عاتقها إدارة سياقات الهويّات الهجينة، والمنظومات التراتبية، والمبادلات المتعددة، عبر شبكات وطبقات متباينة من الحكم والقيادة، حيث باتت «الألوان القوميّة المتمايزة لخريطة العالم الإمبريالية متداخلة ومندمجة في قوس قزح العالم الإمبراطوريّ (قوس قزح العولمة)» [109].

108) - م. ن.، ص 47

109) - م. ن.، ص 13